الجمهوريــة الجزائريــة *الديمقراطيـة الشعبيـة*
وزارة التعليــم العالــي و البحث العلمــي
جامعـة قاصــدي مربــاح – ورقلــة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (دراسة ميدانية لواقع البنوك و المؤسسات الإقتصادية في الجزائر عن طريق الإستبيان)

من إعداد الطالب:

بالعيد محمد الكامل

تحت إشراف:

الدكتور غوالي محمد البشير

السنة الجامعية 2011/2010

الإهداء

الحمد والفضل والشكر لله على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي عملي هذا إلى:

من تعبا من أجلي في صغري, وعملا على نصحي وتوجيهي في كبري..... الوالدان الكريمان أطال الله في عمرهما.

كل أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها .

خطيبتي الغالية وعائلتها .

كل الأصدقاء والزملاء،وكل من ساهم في مساعدتي لانجاز هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي على إتمام ثمرة هذا العمل المتواضع أولا.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور غوالي محمد البشير على النصح و الإرشاد والتوجيهات القيمة.

كما لا يفوتني أن أشكر الأخ العزيز عبد الوهاب الذي كان لي عونا في كل صغيرة وكبيرة وكان رفيقي الدائم في دراستي.

و لا أنسى شكري وتقديري إلى الأصدقاء الأعزاء على تعاونهم معي خاصة فارس ستي، عبد الكريم خروبي، شبوب النعمان،ذكار عمر، قدوري مبروك، الرعدي عماد، وكل طلبة جامعة قاصدي مرباح بورقلة، وإلى من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... أ

قائمة الأشكال والجداول ..... هـ

قائمة الملاحق: ..... ز

المقدمة العامة : 1

طرح الإشكال : 1

فرضيات الدراسة : 2

أهمية الدراسة : 2

أهداف الدراسة : 3

منهجية الدراسة : 3

مجتمع وعينة الدراسة : 3

الدراسات السابقة : 4

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

مقدمة الفصل الأول : 9

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي. 10

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي: 10

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح. 11

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي. 12

المطلب الرابع: أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي. 16

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومميزاته: 18

المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية. 18

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وحدوده: 24

المطلب الثالث: أسباب الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعيقاته : 26

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية : 28

المطلب الأول:الإفصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم(1) : 29

المطلب الثاني: البنود التي يتم الإفصاح عليها في القوائم المالية: 43

المطلب الثالث: التطورات المستقبلية للإفصاح المحاسبي: 46

الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

مقدمة الفصل الثاني :..... 47

المبحث الأول: نظام المعلومات :..... 48

المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات:..... 48

المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات وأنوعه:..... 49

المبحث الثاني: ماهية المعلومات :..... 52

المطلب الأول: تعريف (المعلومات– جودة المعلومات) :..... 52

المطلب الثاني: أنواع المعلومات وأهميتها في اتخاذ القرارات:..... 54

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبي :..... 56

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي :..... 56

المطلب الثاني: أهداف وخصائص ومكونات نظام المعلومات المحاسبي :..... 57

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات و وظائف نظام المعلومات المحاسبي :..... 60

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات :..... 65

المبحث الرابع: المعلومات المحاسبية :..... 65

المطلب الأول: أنواع المعلومات المحاسبية :..... 66

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية :..... 67

المطلب الثالث: القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها :..... 72

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لتحليل واختبار فرضيات الدراسة

مقدمة الفصل الثالث :..... 73

المبحث الأول:تحليل خصائص ومجتمع وعينة الدراسة : :..... 73

المطلب الأول:مجتمع وعينة الدراسة : 73

المطلب الثاني:إستبانه الدراسة :..... 74

المطلب الثالث:خصائص وسمات عينة الدراسة :..... 75

المبحث الثاني:صدق وثبات الإستبانة :..... 78

المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي للإستبيان:..... 78

المطلب الثاني: ثبات فقرات الإستبانة :..... 84

المحث الثالث:اختبار فرضيات الدراسة..... 87

المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمجروف سمرنوف (1- Sample K-S): 87

المطلب الثاني: اختبار لعينة واحدة (one sample t-test)..... 88

النتائج والتوصيات :..... 102

المـراجـع : 104

الملاحــق : 110

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	الشكل أو الجدول	الصفحة
01	الشكل رقم (1-1): علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلة والخارجة	20
02	الشكل رقم (2-1): يبين الخصائص العامة والثانوية للمعلومات المحاسبية	70
03	الجدول رقم (3-1): المؤسسات و مجتمع وعينة الدراسة	74
04	الجدول رقم (3-2): مجالات الإستبانة وعدد فقراتها	75
05	الجدول رقم(3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	75
06	الجدول(3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	76
07	الجدول رقم(3-5): عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	76
08	الجدول رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	77
09	الجدول رقم(3-7): عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	77
10	الجدول رقم(3-8): معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الأول المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي والدرجة الكلية للمجال	79
11	الجدول رقم(3-9): معامل ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثاني المتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل والدرجة الكلية للمجال	80
12	الجدول رقم(3-10): معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثالث المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق الملكية والدرجة الكلية للمجال	81
13	الجدول رقم(3-11): معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الرابع المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسيات المحاسبية المتبعة والدرجة الكلية للمجال	82
14	الجدول رقم(3-12): معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة ألأربعة والدرجة الكلية للإستبانة.	83
15	الجدول رقم(3-13): معاملات ارتباط بيرسون والثبات لمجالي الإستبانة وكذلك للإستبانة ككل	85

16	الجدول رقم(3-14): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	86
17	الجدول رقم(3-15):اختبار التوزيع الطبيعي(Sample Kolmogorov-Smirnov	87
18	الجدول رقم (3-16): مقياس ليكارت الخماسي	88
19	الجدول رقم (3-17): اختبار t للإفصاح المحاسبي للمعلومات في الميزانية أو المركز المالي	90
20	الجدول رقم (3-18):اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	93
21	الجدول رقم (3-19):اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية لقائمة التغير في حقوق الملكية	96
22	الجدول رقم(3-20): اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة	99

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استبانة الدراسة	110
02	نتيجة spss خصائص وسمات عينة الدراسة	115
03	نتجة spss صدق الاتساق الداخلي للاستبيان(معامل الارتباط بيرسون)	116
04	نتيجة spss طرقة التجزئة النصفية	125
05	نتيجة spss معامل الثباث(طريقة ألفاكرونباخ	127
06	تيجة spss اختبار التوزيع الطبيعي(sample kolmogorov-smirnov)	128
07	تيجة spss اختبار فرضيات الدراسة	129
08	نتيجة spss تكرارات ونسب عبارات الاستبانة	133

المقدمة العامة

أولا: طرح الإشكالية:

يعد الإفصاح المحاسبي إطارا واسعا وشاملا لدرجة يعتقد انه يتضمن كل مجالات التقارير المالية بحيث يؤدي هذا الإفصاح إلى إشباع حاجات المستخدمين على مستوى الوحدة الاقتصادية وكذلك على مستوى الاقتصاد بشكل عام وعلى هذا الأساس ولأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ظهرت مطالب تنادي بمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات أخرى بخلاف التنبؤات المالية حيث أن متخذي القرار في المؤسسة يعانون دائما من عدم تماثل المعلومات،ويقصد بالتنبؤات المالية والمعلومات المالية المستقبلية على أساس أحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها وتشمل هذه المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية وبنودها حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي القائم في المنشأة ويجب إعداد هده القوائم على أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي العام في عملية اتخاذ القرار ، إذ أن أي تظليل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها،وبالتالي على القرارات المتخذة من طرف أصحابها وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المعلومات المراد الإفصاح عنها دقيقة وموضوعية وواضحة.

و الإفصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية وهذا لتوفره عن معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين منها سواء كانوا مستثمرين أو أصحاب أعمال أو غيرهم من أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية.

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية تحتاج إلى معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات والبيانات من مصادر متعددة من بينها الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ولأهمية هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

هل يمكن اعتبار الإفصاح الجيد في المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية ضروري لاتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية : -

أ -هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الميزانية أو المركز المالي كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

ب-هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة الدخل كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

ج – هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

د – هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في السياسات المحاسبية المتبعة كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الميزانية أو المركز المالي وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة الدخل وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في السياسات المحاسبية المتبعة وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

ثالثا: أهمية الدراسة :

أ– التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة

ب– الرغبة في الإطلاع على العناصر المهمة في اتخاذ القرارات

ج– كون الموضوع جديد برغم من أهميته في المؤسسة

د- التركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات السلمية والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف.

رابعا: أهداف الدراسة :

أ – التركيز على دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة الاقتصادية والمساهمين مما يقلل من التكاليف.

ب- الوقوف على مدى توفير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من جهة نظر المستفيدين منها.

خامسا: منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات في بحثي هذا قمت بتقسيم البحث إلى قسمين هما الجزء النظري وقد تطرقت فيه إلى موضوع الإفصاح والى موضوع نظام المعلومات المحاسبية،أما الجزء الثاني فهو العملي،أو الدراسة الميدانية ،وقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باللجوء إلى المراجع والمتمثلة في الكتب والمجلات والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع.

وقمت بتوزيع مجموعة من الاستبيانات على بعض المؤسسات الجزائرية من البنوك العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

ولتحليل النتائج التي تم الوصول إليها عن طريق الاستبيان قمت باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

سادسا:مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات البنوك والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية الموجودة على مستوى تراب ولاية ورقلة،أما عينة الدراسة فتتمثل في المدراء الماليين ورؤساء المصالح والمحاسبين وبعض الموظفين في إدارة هذه المؤسسات.

سابع: الدراسات السابقة:

لم يحظى موضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بكثير من الاهتمام على الصعيد المحلي والوطني بالنسبة للبنوك والمصارف والمؤسسات الصناعية والتجارية ،وذلك بسبب القيود المفروضة من قبل المؤسسات الاقتصادية حيث يمنع تقديم المعلومات التفصيلية اللازمة لهذا الموضوع بحجة السرية المهنية.

ومع ذالك فقد اهتمت بعض الدراسات بهذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

1 - دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي بعنوان حوكمة الشركات وآثارها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومة المحاسبية دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية سنة2010

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد بادر الباحث إلى جمع ومعالجة وتحليل ل 89 شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات.
- عدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية .

2 – **دراسة الدكتور ناصر دادي عدون و الدكتور معراج هواري بعنوان: دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:** حيث تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.

- بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 5 و من ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات الجزائرية لمتطلبات هذا المعيار. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب على الدولة الجزائرية بدل كثيرا من الجهد في تدريب الموظفين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية و كذلك تدريبهم على القوانين و التشريعات المالية الجديدة،وهذا من أجل مواكبة العصر والتطور في مجال المحاسبة المالية.

3- دراسة أبو عريضة، هاني سليمان " قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها"، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب عام 1998

هدفت الدراسة إلى دراسة الإفصاح المحاسبي في سورية وإبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية في جميع القطاعات وتوصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة المركز المالي والحسابات الختامية لم تعد كافية لأغراض الإفصاح المحاسبي المعاصر واعتبار قائمة التدفقات النقدية من القوائم الختامية الواجب إعدادها سنوياً.

ومن التوصيات التي أوجدتها ضرورة إيجاد سوق للأوراق المالية في سورية وهذا ما يحقق كثيراً من التطور لدى المجتمع المالي .

4- (**دراسة سعادة**)، **1995** بعنوان: " **الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية** "، اشتملت العينة علي المدراء الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك وموظفي الدولة وشركات الوساطة في سوق عمان للأوراق المالية وقطاع الوسطاء في سوق عمان الدولي والمستثمرين والبنوك والشركات الصناعية ومدقي الحسابات القانونيين الأردنيين حيث أظهرت الدراسة أن قطاع مدققي الحسابات القانونيين حصلوا على أعلى النسب في أهمية الإفصاح نظرا للإلزام مدققي الحسابات بقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين تلاه الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ثم قطاع البنوك.

5- (**دراسة صلاح**)، **1995** بعنوان " **تطوير معايير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر دراسة نظرية تطبيقية**

حيث أوصت الدراسة بتطوير الإفصاح المحاسبي في البلاد بحيث يتم إصدار معايير ملزمة تأخذ باعتبارها الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح شكلاً وموضوعاً للوفاء باحتياجات المستخدمين.

وقدمت الدراسة برنامج يقوم علي نوعين من الدعائم هما:

أولاً: دعائم أساسية : تمثل الهياكل التي يقوم عليها بناء المعايير بما يضمن فاعليته ونجاحها في تحقيق الأهداف المأمولة منها ومتابعة تنفيذ المعايير ويتم إعطاء المعايير الصادرة قوة القانون لضمان التزام الشركات بتطبيقها مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الدولية الصادرة عن الهيئات والجمعيات المعروفة في هذا المجال.

ثانياً: دعائم مساعدة وتمثل عناصر ضرورية لتوفير المناخ اللازم لضمان النجاح في تطبيق البرنامج المقترح وتشمل تطوير نموذج الاتصال المحاسبي ليتناسب واحتياجات المستخدمين في ظل التوسع في الإفصاح وإعادة النظر في وظيفة ومهام مراقب الحسابات.

وأخيراً تنشيط سوق الأوراق المالية لينعكس بدوره علي تحسين مستويات الإفصاح المحاسبي وضمان الالتزام بالمعايير الصادرة بصورة تلقائية.

6 – **دراسة (طه، 1999)** بعنوان " **الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية** " هدفت الدراسة إلى ما يلي :

– توضيح طبيعة الإفصاح المحاسبي وأهميته ومحدداته بالنسبة للمستثمرين والأسواق المالية في الدول العربية.

– تحديد طبيعة أهداف القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها.

– تحديد متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

– تحديد الإطار التشريعي الذي يحكم الإفصاح في الدول العربية.

– دور الإفصاح في مواجهة الأدوات المالية المعاصرة والسياسات المحاسبية لمعالجة هذه الأدوات.

وخلصت هذه الدراسة على الآتي:

– العمل على تبني مبادئ محاسبية موحدة في الدول العربية تحكم إعداد القوائم المالية الأساسية والإضافية، وعلى ضوئها يمكن الحكم على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي من قبل المراقب الخارجي للحسابات في القوائم المالية والتقارير المنشورة.

– العمل على أن يتم الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تعود على المستثمرين بالمنفعة وتزويد الأسواق المالية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت الملائم.

– العمل على استخدام المصطلحات الصحيحة والموحدة وعدم الدمج أو الحذف المخل.

– العمل على وضع متطلبات إلزامية من قبل الوزارات والمصالح والهيئات المختصة يتم من

خلالها تحديد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ومرفقاتها والمواعيد المحددة كحد أقصى لنشرها حتى لا تتقادم أو تصبح عديمة المنفعة.

– وضع المعايير الدقيقة للمراجعة وتطويرها باستمرار للارتقاء بمستوى المهنة ولحث إدارة الشركات على توفير القدر الكافي من المعلومات في القوائم المالية.

7 – (**دراسة الخطيب، 2002**) بعنوان" **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي.**"

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوخاة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

–توفير المعلومات للآخرين.

–يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة.

–يسهل عملية التدقيق.

–يقدم الخدمة للتحليل المالي.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

–لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية و المستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معاً.

–احتلت البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات.

–إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية.

–هناك علاقة نوعية بين مستوى الإفصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية.

8- دراسة الدكتور عبد الله الزغبي والدكتور ناصر يوسف الزغبي 2010 بعنوان"كفاية الإفصاح المحاسبي الإلزامي في ظل الأزمة المالية العالمية،دراسة ميدانية من الأردن"وقد هدفت الدراسة إلى تقصي وجهات النظر حول كفاية نوعية وكمية المعلومات التي أُلزمت الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عنها نتيجة تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية، والتزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك اتفاق بين أكاديميي المحاسبة في الجامعات الأردنية والمستثمرين في بورصة عمان على كفاية نوعية الإفصاح المحاسبي الإلزامي في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية السائدة، في حين أن المستثمرين في بورصة عمان يرون أن كمية الإفصاحات المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة غير كافية في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية، ويرى أكاديميي المحاسبة أن كمية هذه المعلومات كافية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إعادة النظر بكميات المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات المساهمة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين ومتخذي القرارات العاديين.

الفصل الأول
الإفصاح المحاسبي

مقدمة الفصل الأول:

إن للإفصاح المحاسبي دورا هاما ومميزا في أي مؤسسة كانت فهو يحقق في حالة توفره جوا من الثقة بين المتعاملين حيث يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية على الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.

ولعل الراصد للتطور الفكري للإفصاح المحاسبي سوف يجد أن موضوع الإفصاح تناوله الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، سواء على مستوى الدراسات التحضيرية الأولية لمشروع الإطار المفاهيمي، أو من خلال بعض المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، كما كان لمنظمات مهنية وعلمية دور كبير في تناول موضوع الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال ما أصدرته من معايير محاسبية مثلت الناتج النهائي لجهد متراكم من قبل تلك المنظمات.

وسنحاول في هذا الفصل معالجة مجموعة من المباحث ،المبحث الأول يتمثل في ماهية الإفصاح المحاسبي من خلال تعريفه و الجدور التاريخية لمفهومه وأنواعه،وأهدافه ،أهميته،أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بحيث يحتوي هذا المبحث على المستفيدو ن والمستخدمون للمعلومات المحاسبية،وأغراض استخدام المعلومات المحاسبية،طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية،توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية،ثم نتطرق إلى العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وحدوده،بعد ذلك أسباب الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعيقاته،أما المبحث الثالث فيتحدث في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية،حيث يشمل هذا المبحث الإفصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم (1)، والبنود التي يتم الإفصاح عليها في القوائم المالية بالتفصيل وفي الأخير التطورات المستقبلية للإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول :ماهية الإفصاح المحاسبي:

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي:

لقد وردت عدة تعاريف لهذا المصطلح يمكن عرض أهمها كما يلي :

التعريف الأول: "الإفصاح ما هو إلا إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية أو خارجها، وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية مضللة، ويمكن أن يشمل المفهوم الطرق المحاسبية المستخدمة والأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم وتحليلات الإدارة للأحداث الماضية وتنبؤاتها والقوائم المالية الإضافية التي تتعلق بنشاط الشركة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم المالية "[1]

التعريف ا لثاني: "هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها ، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها ، والوقت الذي يتم فيها الإفصاح وبأي وسيلة"[2].

التعريف الثالث:"هو الإظهار الكامل والواضح(للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة) في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى،ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة،والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة"[3].

---

[1] محمد نجيب حمد- **دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية** جامعة قناة السويس – مصر- www.alaswaq.net- أفريل 2010

[2] مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي- **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود-** ملتقى دولي تحث عنوان: النظام ا لمحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية- المركز الجامعي بالوادي- جانفي2010-ص3

[3] نوفان حامد محمد العليمات-**القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية** - رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – جامعة دمشق- سوريا2010- ص72

التعريف الرابع: " هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية، كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تظليل أو مراوغة".[1]

التعريف الخامس: "الإفصاح المحاسبي هو أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات."[2]

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكلٍ يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته. ومن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح :

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الاهتلاكات و تقييم الموجودات[3].
وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى 1929-1933 حيث انه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح

[1] محمد سمير الصبان- **دراسات في المحاسبة المالية،أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي** - الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت- بدون سنة نشر- ص103

[2] محمد محسن عوض مقلد-**نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري**- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر جامعة طانطا- مصر 2008 - ص12

[3] ناصر دادي عدون،معراج هواري- **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**- www.kanatakji.com/fiqh/files/manage/917.doc- أفريل2011

محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه ولكن بعد تلك الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية(مثل المعهد الأمريكي AICPA والاتحاد الأمريكي للمحاسبة AAAA) خلال الفترة 1933-1973 إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما خصوصا على الإفصاح المحاسبي فمند عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي. كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) مند تأسيسها في عام 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم[1].

و من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory و فرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيستين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين[2] .

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي:

1 -الإفصاح الكامل:

يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف آو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروريا وتشتمل القوائم المالية المنشورة في الوقت الحاضر على ملاحظات والمذكرات

[1] رضوان حلوه حنان- النموذج **المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**- ط2- دار وائل للنشر- الأردن 2006 ص- 471،472

[2] أحمد مخلوف- **الأزمة العالمية و استشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**- مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان: الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية- جامعة سطيف- أكتوبر2009ص 10

الإيضاحية التي تعتبر جزء أساسيا من القوائم المالية . وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في تلك المذكرات التوضيحية مكملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة الواردة في تلك القوائم[1].

2 -الإفصاح العادل :

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، فالقوائم والتقارير المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، وبشكل أوضح يجب عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.

3 -الإفصاح التفاضلي:

يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة(الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا،ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل،أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة.
ومع ذالك فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف، وهو إجراء غير مقبول عموما.

4 -الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية ولقد ظهر هذا الاتجاه بعد تأكيد FASB (المعيار16) في إطاره المفاهيمي على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والتأكيد على ملاءمتها إلى جانب موثوقيتها.

5 -الإفصاح الوقائي أو التقليدي:

هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام هذه المعلومات[2].

[1] - أحمد محمد نور،شحاته السيد شحاته - **مبادئ المحاسبية الماليةُ المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية** - الدار الجامعية الإسكندرية- 2008ص 80

[2] رضوان حلوه حنان- مرجع سابق- ص475

6 -الإفصاح الكافي[1]:

يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات، توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

ويعني الإفصاح الكافي أن تكون التقارير المحاسبية والمالية تفصح كما ينبغي من المعلومات حتى لا تكون تلك التقارير مضللة ، وهذا الإفصاح واسع جدا ولكنه يفيد في إبراز ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة الضرورية للقارئ العادي للقوائم المالية حتى يستطيع تفسير النتائج المحاسبية .

7 -الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

8 -الإفصاح الشامل :

الإفصاح الشامل لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ، ولكن يقصد بها أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي وعادة ما يتطلب الأمر المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها .ووفقا للبديل الأول يفصح عن قدر كاف من المعلومات قد تستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليلها وإستعابها ، فظلا عن زيادة تكاليف إعدادها .وقد يكون التفصيل الشديد في المعلومات على حساب العناصر الهامة الواجب إبرازها والتأكد عليها أما البديل الثاني فهو الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل فهمها ، ولكن لا يجب أن يكون الاختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة أو يكون سببا في تظليل وسوء الفهم لمستخدمي هذه المعلومات[2].

---

[1] أحمد طرطار، شوقي جباري- **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة-** مداخلة في ملتقى وطني تحث عنوان: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق- المركز الجامعي سوق أهراس- ماي 2010 ص5

[2] - وصفي عبد الفاتح أبو المكارم- **المحاسبة المالية المتوسطة**- الدار الجامعية الجديدة للنشر- الإسكندرية 2000- ص48،49

والجديد بالذكر أن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ، ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد تكون لها تأثير جوهري على القرارات التي تتخذ ، ويعني ذالك أن الاقتصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات الوصفية الهامة ق د يظلل متخذي القرارات و يعتمد الإفصاح الشامل على أربع افتراضات رئيسية[1]:

1. إن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجين يمكن الإيفاء بها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.
2. انه هنالك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل والثروة.
3. إن المحاسب في عملية الإفصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تتحدد في الأربع قوائم الأساسية،الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية و التغير في حقوق الملكية.
4. .إن هذا الأسلوب يعتبر الأفضل للإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية، وذلك بمقارنة التكلفة بالعائد المتوقع.

ويبوب الإفصاح المحاسبي طبقا للتشريعات إلى[2] :

أ- لإفصاح الاختياري: يتم وفقًا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة بما يكفل حمايتها في المستقبل.غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضا قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم الشركة بالبورصة.

ب- الإفصاح الإجباري: نظرًا لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظرا لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فإن هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشات على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

[1] هادي رضاء الصفار- **مبادئ المحاسبة المالية ،القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية** – دار الثقافة للنشر والتوزيع-الأردن 2009- ص 37

[2] نوفان حامد محمد العليمات- **مرجع سابق**- ص77

المطلب الرابع:أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي:

الفرع الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية:

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.

- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة و إلتزماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.

- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين[1].

- يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار،بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة.

- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقاءها عليها في نفس الوقت.

- يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

- كما يؤدي إذا مأتم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ضله بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها.

---

[1] عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح العشماوي- **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** - مكتبة الحرية للنشر والتوزيع – الاسكندرية2008- ص104

وكل ذالك وما شابه لاشك يؤذي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها(ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا) [1].

الفرع الثاني:أهداف الإفصاح المحاسبي:

لابد من أن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وعرض كما بينته دراسة سابقة توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي [2] :

أولا : الاتجاه التقليدي في الإفصاح :

وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذالك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

ثانيا: الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح :

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم .

[1] محمد سمير الصبان- مرجع سابق- ص104

[2] عبد المنعم عطا العلول- **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة-** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين2009 – ص 45

المبحث الثاني:المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومميزاتها:

إن الإفصاح المحاسبي الجيد والذي يمكن المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي يقدمها، يمتاز بمجموعة من المقومات الأساسية سنتطرق لبعضها بشيء من التفصيل وسنذكر كذالك مميزات الافصاح.

المطلب الأول: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

أولا:المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية:

هناك فئات عديدة تهتم باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات ومن بين هؤلاء المستخدمون نجد المساهمين، والمستثمرين، والمقرضين، والدائنين، وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها[1].وسنتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي:

1 -المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين[2]:

يعتبر المستثمرين والمساهمين من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خلال ما تنشره القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وتتسع هذه الفئة لتشمل المستثمرين من الأفراد ذوي الموارد المحدودة وكذا المؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار ، وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه الفئة تحديد قيم الأسهم التي تشتري والتي يحتفظ بها وتلك التي تباع إلى جانب تحديد التوقيت المناسب للشراء أو البيع . وبالنسبة للقرارات الاستثمارية يكون التركيز على كفاءة محفظة الأوراق المالية بدلالة المعلومات المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد على الاستثمار وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة ، أما فيما يتعلق بالقرارات الرقابية نجد أن اهتمام المساهمين يكون منصبا على متابعة سلوك الإدارة ومحاولة التأثير في هذا السلوك وتوجيهه بما يتفق مع أهداف الشركة.

---

[1]Maxime baly-**les enjeux de la normalisation comptable international**-tema 2004-www.planetema.net-mai 2011

[2] عطا الله وارد خليل،محمد عبد الفتاح العشماوي – مرجع سابق ص107،108

2 -المقرضين والدائنين[1]:

تلعب المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دورا هاما في توضيح درجة العلاقة القائمة بين الشركة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الاستثمار.ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية على مستوى بيانات القوائم المالية للشركة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي ، ويعتمد على هذه المؤشرات في تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب.

3 -المديرين والعاملين:

يحتاج العاملين إلى المعلومات المحاسبية كونهم يتطلعون دائما إلى استمرار العمليات التشغيلية لشركاتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديرين يعتمدوا على المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم المختلفة وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذه النوعية من المعلومات بالإضافة إلى ذلك فإن المدراء يحتاجون إلى معلومات القوائم المالية لتحديد مكافآتهم الدورية.

4 -العملاء:

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقات بين الشركة وعملائها وتوظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.

5 -الحكومات ووكلاتها ومؤسساتها[2]:

تهتم الحكومات و وكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة بالإضافة إلى حاجاتها للمعلومات التي تنشرها القوائم المالية وذلك لتحقيق أهداف الرقابة والإشراف أو للاسترشاد بها في تعظيم موارد الدولة السيادية.

[1] فايز سليم حداد- **المحاسبة المالية** دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن 2010- ص54

[2] محمد عباس بدوى ،عبد الوهاب نصر على - **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات** -الناشر المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية 2008- ص15

وخلاصة ما تقدم أن المستفيدون من المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية، في القوائم المالية،يعتمدون عليها في شأن إجراء التنبؤات التي تتعلق بمستقبل الوحدة المحاسبية ،وتقييم ما تنطوي علاقتهم بها من مخاطر مستقبلية،وتقييم ربحيتها وإمكانيات استمرارها،وتقييم أداء إدارتها في شأن كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لها وفي شأن فعاليتها في استغلال تلك الموارد في سبيل تحقيق الأهداف المبتغاة منها .

ويمكن بلورة علاقة العمل المحاسبي بالأطراف المستفيدة الداخلة والخارجة في الشكل رقم (1-1):

الشكل رقم(1-1)

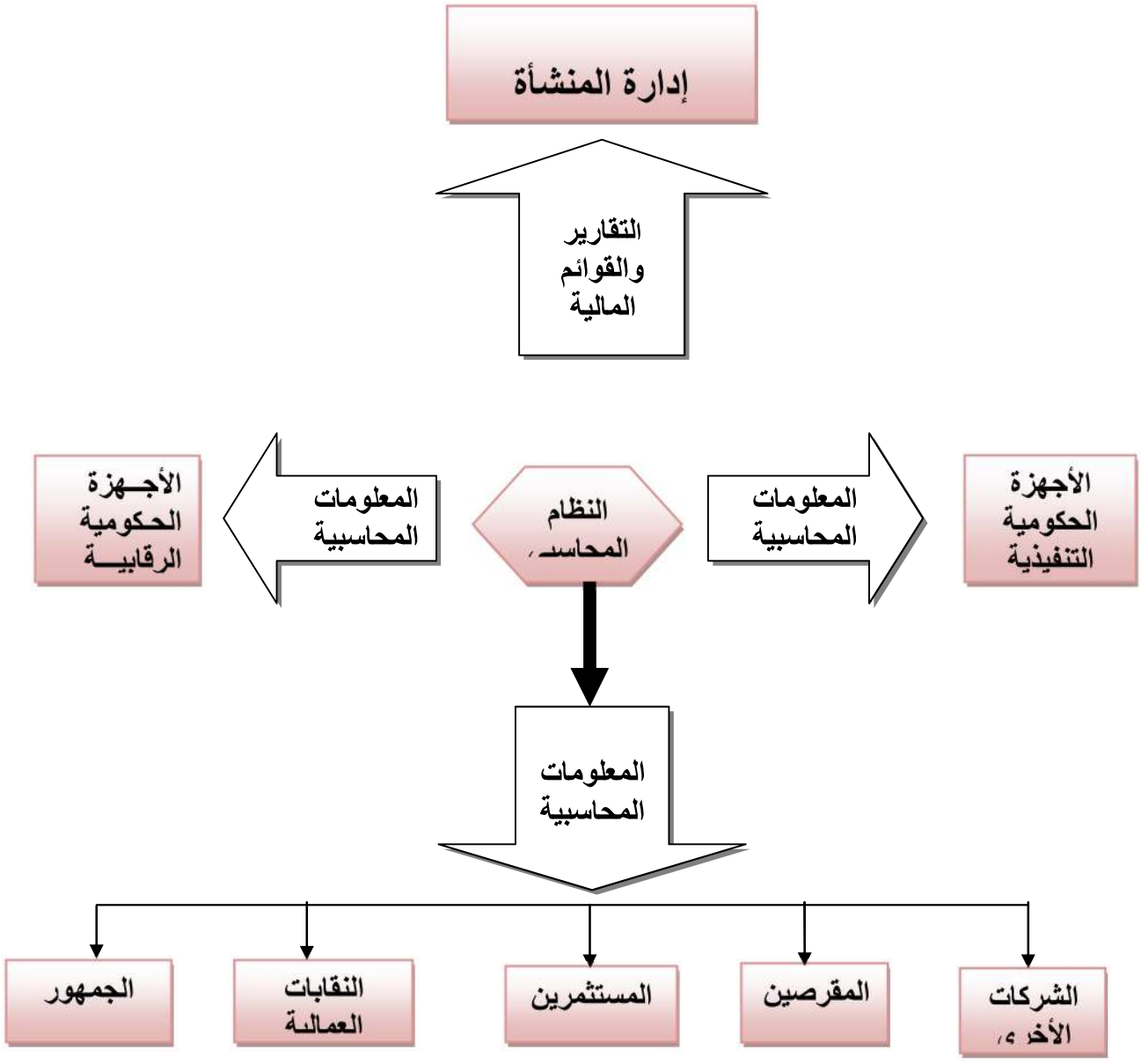

المصدر: عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي- مرجع سابق- ص109

ثانيا:أغراض استخدام المعلومات المحاسبية[1]:

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين. فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشاة بصفة أساسية على عاتق إدارتها. كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات. و يعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشاة.

ثالثا: طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

هناك نوعين من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها هما:

*** النوع الأول وهي المعلومات الكمية (مالية):**

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام،مشتملة على القوائم المالية الموحدة التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية،سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمسة مجالات أساسية وهي الميزانية العمومية ، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة الأرباح المحتجزة[2].

حيث يتم في الإفصاح في هذه القوائم وفق أرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنشأة .

---

[1] نور الدين بهلول،غمان زوبير– اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة– مداخلة في ملتقى وطني تحث عنوان: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق– المركز الجامعي سوق أهراس– ماي 2010 ص13

[2] أحمد نور –**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح** –الدار الجامعية للنشر والتوزيع– الإسكندرية2004 – ص34

النوع الثاني: وهي المعلومات غير الكمية (غير مالية) :

وهي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السلمية نذكر منها ما يلي[1]:

1 -**الالتزامات العرضية** :أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية مرفوعة على المنشأة لم يحكم فيها بعد أو نزاع بين المنشأة ومصلحة الضرائب لم يبت فيه بعد، أو أوراق قبض مخصومة.

2 -**الطرق المحاسبية** :التي تستخدمها المنشأة مثل الطرق المستخدمة في حساب الاستهلاك وفي حساب تكلفة المخزون أخر المدة ويجب أن يتم الإفصاح بصورة تامة عن الطريقة المستخدمة عندما يكون هناك مجال مقبول لاستخدام عدة طرق أخرى بديلة ومقبولة خاصة عندما يكون للطريقة أثر ملموس على القوائم المالية أو عندما يتم تغيير إحدى الطرق المستخدمة من قبل.

3 -**الأحداث الهامة التالية لتاريخ الميزانية** :مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو الحكم في قضية هامة كانت مرفوعة على المنشأة أو بيع جزء كبير من أصول المنشأة ، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث الهامة التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولكن قبل نشر هذه القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث أثار مادية ملموسة على مستقبل المنشأة.

كما أن مجموعة المبادئ التي تخضع لها هذه القوائم تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي منها :

أ – إثبات الأصول بمبدأ التكلفة التاريخية مما يجعل المعلومات عرضة للشك والتساؤل في فترات التضخم .

ب- فرض على المحاسب المعد لهذه القوائم إدخال بعض البنود وفق عدة معايير من ضمنها الحجم النسبي مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي. لذالك يرى كثير من المحاسبين إلى ترجيح كفة الملائمة على الخواص الأخرى للمعلومات حيث أدى هذا الترجيح إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب فيه من عدة زوايا منها :

1- شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية مثل الإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية وذالك في حال وجود فرق جوهري بينهما .

[1] مصطفى رضا عبد الرحمن ، يحي احمد قللى- **مبادئ المحاسبة المالية**- مركز الإسكندرية للكتاب- مصر 1996- ص 116،117

2- الإفصاح عن معلومات جديدة كبيانات محاسبة الموارد البشرية و بيانات المحاسبة الاجتماعية .

3- الإفصاح عن التنبؤات و التوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطر المحسوبة لدى دقة المعلومات التي تحتوى تلك التنبؤات و التوقعات .

4- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار .

إذا فيجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب الكم.

رابعا: طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة. وعليه يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، أو عدم قابليتها للقراء والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. عموماً جرى العرف على أن يقوم الإفصاح على المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية[1].

و هناك ثلاثة طرق للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي[2]:

1 -إظهار المعلومة داخل نطاق القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال ، يظهر في الميزانية العمومية بجانب قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل معلومة بين قوسين تنص على الطريقة التي اتبعت في تقييمها .فقد تكون الطريقة المتبعة هي التكلفة التاريخية أو سعر السوق ، أو التكلفة أو السوق أيهما أقل . ومن المعروف أن كل طريقة تؤثر على نتيجة العمليات ربحا أو خسارة ، وتؤثر على المركز المالي قوة أو ضعفا.

[11] أحمد طرطار، شوقي جباري- مرجع سابق- ص8

[2] وصفي عبد الفتاح أبوال مكارم - مرجع سابق ص49،50

2- إظهار المعلومة في شكل ملاحظة إرشادية ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها، وهي تعتبر جزءا مكملا لهذه القوائم. مثال ذالك أن يكتب بجانب تكلفة البضاعة المباعة التي تظهر في قائمة الدخل عبارة (أنظر الملاحظة رقم 1) .وإذا ركزت في هذه الملاحظة ستجد تفصيلا لتكلفة البضاعة وطريقة تقييم المخزون مما يفيد في اتخاذ القرارات.

3- إظهار معلومات إضافية في قوائم إضافة تلحق بالقوائم المالية الأساسية ومع هذه المعلومات لا يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولكنها قد تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات، ومن أهم المعلومات التي يفصح عنها في هذا الصدد القياس المحاسبي نتيجة العمليات والإفصاح عن المركز المالي وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار أو وفقا لتكلفة الإحلال الجارية.

خامسا:توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية[1]:

لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب،ورغم انه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم بعد انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لان مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة ،وبالتالي يستطيع اتخاذ القرار في الوقت المناسب لتقديم المعلومات على أساس ربع سنوية فمن الضروري في الغالب إصدار القوائم المالية قبل معرفة كل جوانب المعاملة أو الحدث،مما يضر بخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية . ولتحقيق التوازن بين خاصيتي الملائمة وإمكانية الاعتماد،فلاعتبار السائد هو كيفية الوفاء بصورة أفضل باحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وحدوده:

الفرع الأول:العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي[2]:

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتحاد القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها:

[1] د أحمد نور- مرجع سابق- ص44

[2] زغدار احمد، سفير محمد- **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** مجلة الباحث بجامعة ورقلة- العدد 2009/07- ص84

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أغير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف بالاختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة ،إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنضمات المهنية والحكومية.

3-المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فان المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

الفرع الثاني: حدود الإفصاح المحاسبي[1]:

ساد اتجاه كبير لدى العامة خلال السنوات القليلة الماضية يطالب بدرجة أكبر من الإفصاح ، ومن الأسباب النمو الكبير في الاقتصاد العالمي في السنوات السابقة قدرة الشركات والكيانات الأخرى على إتاحة المعلومات عبر حدود في وقت قصير جدا من خلال التقنيات الحديثة المعتادة .وهذه القدرة المضافة على الاتصال لها أيضا سلبياتها حيث يجب على الشركات الحذر وتقليل المخاطر التي قد ينتج عن الإفصاح عن المعلومات بشكل غير متعمد أو غير مرغوب فيه .ففي هذا العصر الجديد يجب أن تقوم الشركة وأصحاب المصالح فيها بفحص المعلومات وتحديد الدقيق والخاطئ منها .

[1] طارق عبد العال- **حوكمة الشركات،شركات قطاع عام وخاص ومصارف المبادئ والمفاهيم التجارب والمتطلبات** - جامعة عين الشمس الدار الجامعية 2007-2008 ص832.

وبينما تتحرك اقتصاديات الأسواق الصاعدة بشكل عام نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات، يكون من الضروري وجود حدود لذلك من أجل حماية الشركة من الإفصاح الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية.

ففي الاقتصاديات الحرة يفرض على الشركات الإفصاح عن المعلومات المادية فقط واعتبرت المحاكم الأمريكية أن المعلومات تكون مادية إذا كان هناك احتمال كبير بأن الإفصاح عن حقيقة تم إغفالها كان يمكن أن يغير من ناتج إجمالي المعلومات المتاحة من وجهة نظر المستثمر العاقل، وعلى سبيل المثال تكون الحقيقة مادية إذا كان يمكن للمستثمر أن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ قرار بالشراء أو البيع أو تجميد السندات.

المطلب الرابع: أسباب الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعيقاته:

الفرع الأول: أسباب الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

- تقديم المعلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرارات
- تقديم معلومات تساعد على تحقيق الربح للمؤسسة
- تقديم معلومات على قدرة المؤسسة على زيادة التدفق النقدي
- تقديم المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة و انعكاسها على اتخاذ القرار
- تقديم معلومات لمتخذي القرار عن التدفقات النقدية

وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي وهي[1]:

أ -ينبغي أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية:

1 -النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة

2 -أهداف الشركة

3 -الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت

4 -سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك من مؤهلاتهم وعملية الاختيار والمديرين الآخرين في الشركة وما إذا كان يتم النظر أليهم باعتبارهم مستقلين.

5 -العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو مقاربهم.

[1] محمد مصطفى سليمان- **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**- الدار الجامعية- الإسكندرية 2009 ص 60،61

6 -عوامل المخاطر المتوقعة.

7 -الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.

ب- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

ج- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل،كفء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

د- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكون قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.

هـ- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

الفرع الثاني: معيقات الإفصاح المحاسبي[1] :

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق ويرافقه القدرة والرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل منها:

1- تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي يضر بمصلحتها.

2- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المرتبة على المنشأة.

3- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهمم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

4- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المنشأة بنشرها في التقارير الدورية.

5- عدم إلمام المنشأة بالاحتياطات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات.

[1] حسين علي خشارمه – **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم 30**– مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 17(1) جامعة الإمارات العربية المتحدة 2003

المبحث الثالث:الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتمامها بكيفية إعداد القوائم المالية المنشورة،لأنها السبيل الوحيد لحصول المستفيدين الخارجيين على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم المناسبة، وفي هذا الصدد أصدرت العديد من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية إعداد وعرض القوائم مع مراعاة الإفصاح المحاسبي عن كل المعلومات والبيانات التي لا تخّل بقانون السرية المصرفية, ومن هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في 1997 والهادف إلى بيان أسس إعداد وعرض البيانات المالية للمصارف بما يضمن مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بسنوات سابقة,كما حدد هذا المعيار الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكونات الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح لمحتوى القوائم المالية, أيضاً إطار إعداد وعرض القوائم المالية الذي يتولى وضع المفاهيم الأساسية إعداد القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية والمالية إلى حد سواء, كذلك الأمر المعيار الدولي (30) الخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، مشيراً إلى ضرورة إعداد الحسابات الختامية والميزانية على شكل قائمة لأنها أكثر فائدة وسهولة في عملية المقارنة بين عدة سنوات[1].

ويهدف المعيار الدولي رقم(1) إلى عرض الإجراءات التي يجب على المنشأة إتباعها عندما تتبنى معايير التقارير الملية الدولية لأول مرة كأساس قوائمها المالية وذلك مثل معالجة بعض الأصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية،كاعتراف بنفقات البحث،أو مصاريف التأسيس أو غيرها ،وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة بعض الالتزامات أو إعادة تصنيف بعض البنود طبقا لمتطلبات المعايير الدولية التي ستطبق على القوائم المالية أو ما يتعلق منها بالقياس المحاسبي. وقد عرض هذا المعيار كيفية معالجة الفروقات الناجمة عن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية[2].

[1] لطيف زيود، ماهر الأمين، منيرة المهندس- **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري** - مجلة جامعة تشرين- العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4) -سوريا 2005 - ص192

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان- **المحاسبة الدولية**- دار الثقافة للنشر والتوزيع- سوريا 2008- ص 128

المطلب الأول:الإفصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم (1):

تناولت القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية كما جاءت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ما يلي[1]:

- المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة.
- القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات.
- القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية.
- أساليب عرض المعلومات.
- مكونات القوائم المالية.
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي.
- المعلومات التي تعرض إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات.
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل.
- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.
- التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
- فرضية استمرارية المنشأة.
- أساس الاستحقاق المحاسبي.
- ثبات العرض.

1- المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة:

ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بالمهام التالية[2]:

---

[1] حكيمة بوسلمة- **عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم01** - بملتقى دولي تحث عنوان: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS- **جامعة البليدة-** أكتوبر 2009 ص2

[2] محمد مصطفى سليمان- مرجع سابق- ص 63

استعراض وتوجيه استراتجيه الشركة ،وخطط العمل الرئيسية،و السياسة المخاطر،و الوازنات التقديرية،و خطط العمل السنوية ،و وضع أهداف الأداء،و مراقبة التنفيذ و أداء الشركة مع الأشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ و التخلي عن الاستثمار.

– اختيار وتحديد مكافئات ومرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر مع الإشراف على التخطيط تداول المناصب.

– مراعاة التناسب بين مكافأة كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وبين مصالح الشركة والمساهمين في الآجال الطويل.

و يجب أن يظهر تقرير مجلس الإدارة جميع المعلومات العامة وذات العلاقة. وهناك أنواع معينة من المعلومات يمكن أن تعرض مباشرة من قبل الإدارة في شكل تقرير رئيس مجلس الإدارة، ويجب أن تشمل هذه المعلومات ما يلي:

– الأحداث غير المالية والتغيرات التي طرأت خلال السنة والتي أثرت على عمليات المنشأة.

– التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة والاقتصاد.

– الخطط المستقبلية بخصوص النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبلية.

– حجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة والجهود البحثية.

2 – القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات[1]:

يعد تقرير مراجع الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المراجع ولها مصلحة في التقارير المالية المنشورة، ويوجه التقرير عادة إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع وهي الجمعية العمومية للمساهمين.

وقد أجمعت المعاهد والجمعيات المحاسبية العالمية على وجوب قيام مراجع الحسابات بوضع تقرير خطي يبين فيه رأيه المحايد المستقل بالنسبة للقوائم المالية ككل. كما يجب أن يبرز بوضوح رأي المراجع في القوائم المالية وفي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. وذلك استناداً إلى أطر ومبادئ ومعايير تحدد بموجب التشريعات المحلية أو قواعد ومعايير صادرة من هيئات مهنية ذات علاقة، أو نتيجة تطوير الأعراف المحلية أو المبادئ المحاسبية الدولية كما هو الحال في الوقت الحاضر.

[1] حكيمة بوسلمة– مرجع سابق– ص3

ولا يعتبر تقرير المراجع المكان الذي يتم فيه الإفصاح عن المعلومات المادية الهامة المتعلقة بالمنشأة موضع الفحص والمراجعة، ولكنه يمكن أن يخدم كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية للمعلومات:

- الأثر النسبي نتيجة استخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً.
- الأثر النسبي الناجم عن التغيير من طريقة محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى.
- الاختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بخصوص قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

والمعلومات الخاصة بالبندين الأول والثاني أعلاه يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية نفسها. وتعتبر الازدواجية في الإفصاح في هذه الحالة أمراً مرغوباً فيه ومطلوباً؛ وذلك من أجل التأكيد لقارئ أو مستخدم التقارير المالية وعدم تضليله عند المقارنة مع تقارير المنشآت الأخرى أو تقارير المنشأة نفسها من فترة إلى أخرى.

3- القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية:

القوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها. والهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما يفيد سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية. كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للموارد الموكلة إليها. ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي:

- الأصول.
- الالتزامات.
- الحقوق.
- الدخل والمصروفات بما في ذلك الأرباح والخسائر.
- التدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبشكل خاص توقيت وتوكيد النقد.

4- أساليب عرض المعلومات:

يتم عرض المعلومات في التقارير المالية وفقاً لأحد الأساليب الآتية:

- الإيضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الانتباه إلى رقم معين دون غيره وتأتي في صلب القوائم المالية.
- الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار إلى رقم الملحوظة في صلب القائمة.
- الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية.
- البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.

4 مكونات القوائم المالية:

لقد حدد المعيار الدولي رقم (1) مكونات القوائم المالية على النحو التالي[1]:

أ- قائمة المركز المالي

ب- قائمة الدخل الشامل

ج- قائمة تظهر إما:

1-كافة التغيرات في حقوق الملكية

2- التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن العمليات مع أصحاب المشروع سواء بزيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح

د- قائمة التدفقات النقدية

هـ- السياسات المحاسبية ولإيضاحات التفسيرية

أولا: قائمة المركز المالي(الميزانية):

تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها [2].

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير [3].

وتتكون الميزانية من عنصرين هما الأصول والخصوم.

---

[1]Presentation of financial statments,on the websire(**IAS1**)-**www.iasb.org**-Avril 2011

[2]- طارق عبد العال حماد – **موسوعة معايير المحاسبة** – ج1- جامعة عين شمس- الدار الجامعية- مصر 2004- ص 111.

[3]- محمد مطر- مرجع سابق- ص 169.

- **الأصول:** وهي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هده المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي[1] .

وهناك نوعين من الأصول طويلة الأجل وأصول قصيرة الأجل.

الخصوم[2]: وهي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر الشروط التالية :

- يتطلب الالتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

وتنتج الالتزامات عادة من معاملات تمكن المنشأة من الحصول على موارد وتنشأ الالتزامات لأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

ثانيا: قائمة الدخل[3]:

قائمة الدخل هي محور اهتمام المعرفة المحاسبية، فهي الوسيلة التي على ضوئها يمكن تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، وهي مؤشر العمليات التي أنجزتها الوحدة خلال فترة معينة.وهي أيضا الدافع الأساسي لاستثمار الأموال في مجال الأعمال، وهي محور اهتمام الأجهزة الحكومية لفرض الضرائب.فضلا عن ذالك فهي من المبررات الجوهرية لاستمرار وبقاء الوحدة الاقتصادية.

ثالثا: قائمة التغير في حقوق الملكية[4]:

---

[1] Bernard Raffoumier-**les normes comptables(ias/ifrs)**-2 édition, economica,paris,france 2005-p19

[2] – أمين السيد أحمد لطفي-**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** – دار الثقافة- ط1-الإسكندرية 2008 – ص 501.

[3] د احمد نور – مرجع سابق- ص 236

[4] خالد جمال الجعارات- **معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS** –إثراء للنشر و التوزيع-ط1 2008- ص 126،128

لقد فسر المعيار IAS1 هذه القائمة في الفقرات من 86 إلى 89 و قد سماها بقائمة حقوق الملكية وهي كالتالي:

1- يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً تظهر ما يلي:

أ- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

ب- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

ج- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

د- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

هـ-رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية. والحركات خلال الفترة.

و- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

2- تعكس التغيرات في حقوق مساهمي منشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي مجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.

3- يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 8- " صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء والتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية أن تدخل كافة بنود الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة ما لم يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بخلاف ذلك، وهناك معايير أخرى تتطلب الاعتراف بشكل مباشر بالأرباح والخسائر مثل إعادة تقييم الفوائض والعجز وفروقات معينة في الصرف الأجنبي على أنها تغيرات في حقوق المساهمين إلى جانب المعاملات الرأسمالية مع مالكي المنشأة والتوزيعات لهم، وحيث أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار كافة الأرباح والخسائر عند تقييم التغيرات في المركز المالي لمنشأة بين تاريخي ميزانية عمومية فإن هذا المعيار يتطلب جزءا مستقلا للبيانات المالية التي تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

رابعا: السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية:

السياسات المحاسبية هي الأسس المحاسبة المختارة والمتبعة بواسطة منشآت الأعمال،وعلى الإدارة اختيار تلك السياسات المحاسبية التي تعتقد أنها مناسبة لظروف أعمال المنشأة وتلاءم تماما أغراض العرض العادل للنتائج والمركز المالي.

وهناك أربعة مفاهيم أساسية ذات قبول عام وهي[1]:

أ-المشروع المستمر:أي أن المنشأة مستمرة في نشاطها التشغيلي للمستقبل المنظور.

ب- الاستحقاق: ويقصد به أن الإيرادات تكتسب في الفترة التي تخصها دون النظر الى واقعة التحصيل وكذالك المصروفات تستحق في الفترة التي استنفذت فيها وبغض النظر عن واقعة السداد.

ج-الثبات أو التماثل :ويعني الثبات أو التماثل في المعاملة المحاسبية للبنود المتمثلة خلال فترة محاسبية وكذلك من فترة إلى الفترة التالية لها.

د- الحيطة والحذر: ويقصد بها أن الإيرادات والأرباح لا يتعرف بها إلا عند تحقيقها فعلا سواء في شكل نقدي أو أصول أخرى. وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم استخدامها في النواحي التالية:[2]

1- عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية.

2- الإفصاح عن أهلية أو القيود على البنود الواردة في القوائم المالية، مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة و أية قيود على الأرباح.

1 -الإفصاح و بمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.

2 -عرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

و هناك نواحي قصور أو عيوب لتلك الإيضاحات، تتمثل فما يلي :

* قد تبدو صعبة القراءة والفهم دون دراسة متمعنة، لذلك قد يتم إهمالها من قبل القارئ البيانات المالية.

* تعتبر النصوص الوصفية أكثر صعوبة عند استخدامها لاتخاذ القرارات مقارنة بعرض البيانات المالية في القوائم.

[1] طارق عبد العال حماد -**عرض القوائم المالية**- الدار الجامعية -جامعة عين الشمس 2003/2002- ص63

[2] صلاح حواس- **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** -رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه- بجامعة الجزائر 2008- ص 129

* نظرا للتعقيد المستمر في أعمال المنشآت، هناك خطورة للإفراط في استعمال الإيضاحات على حساب تطوير مبادئ و طرق جديدة لعرض الأحداث وتجسيد العلاقات بين البنود المالية في صلب القوائم المالية.و يمكن تصنيف أنواع الإيضاحات الأكثر شيوعا على النحو التالي:

- إيضاح الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أية تغييرات تطرأ عليها.
- إيضاح لحقوق الدائنين في أصول معينة، و ترتيب هذه الحقوق حسب أولويتها.
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة و الموجودات المحتملة.
- الإفصاح عن المحددات و القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين.
- وصف العمليات المؤثرة على رأس المال و حقوق المساهمين بالشركة.
- وصف للعقود المرغوب تنفيذها و التي أبرمتها الشركة مع الغير.
- عرض بيانات حول طبيعة العمليات بين الأطراف ذات العلاقة

3 -المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي[1]:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم1 على المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية كحد أدنى وهي ما يلي:

أ- الأملاك والمصانع والمعدات

ب- الموجودات غير الملموسة

ج- الموجودات المالية عدا الواردة في البنود(د، و، ز)

د- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية.

هـ- المخزونات

و- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

ز- النقد ومعامل النقد

د- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

ط- الالتزامات والموجودات الضريبية.

ي- المخصصات.

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان- مرجع سابق- ص 276

ك- الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل- حصة الأقلية.

م- رأس المال الصادر والاحتياطات.

8 -المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات[1] :

أ- بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم :

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل, وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة أسمية.
- مطابقة لعدد الأسهم غير المعدودة في بداية ونهاية السنة.
- الحقوق و الأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.
- أسهم المنشأ التي تملكها المنشأ نفسها أو شركاتها الفرعية أو شريكاتها الزميلة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

ب- وصف لطبيعة وغرض لكل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

ج- مبلغ أرباح الأسهم الموزعة أو المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

د- مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

[1] أمين السيد أحمد لطفي- مرجع سابق- ص 115.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأس مال مساهم مثل شركات الأشخاص الإفصاح عن المعلومات المعادلة للمعلومات المطلوب إعدادها طبقا للفقرة 76 (أ) مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

8- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل[1]:

تنص الفقرة 75-76 على أن يجب أن يشمل بيان الدخل الشامل كحد أدنى للبنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ. الإيراد.

ب. نتائج الأنشطة التشغيلية.

ج. تكاليف التمويل.

د. حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ. المصروف الضريبي.

و. الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

ز. البنود غير العادية.

ح . حصة الأقلية.

ط. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و المجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

- يجب أن تفصح المؤسسة عن البنود التالية في بيان الدخل الشامل كتخصيصات للربح أو الخسارة للفترة:

1) الربح أو الخسارة المنسوبة إلى (حصة الأقلية، مالكي الشركة الأم).

2) إجمالي الدخل الشامل للفترة المنسوبة إلى(حصة الأقلية، حصة مالكي الشركة الأم).

- يجب على المؤسسة أن تعرض بنود السطر الإضافية و العناوين بالإضافة إلى المجاميع الفرعية في بيان الدخل الشامل وبيان الدخل المنفصل (إذا تم عرضه) عندما يكون هذا العرض ذم علاقة بفهم أداء المؤسسة المالي.

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان- مرجع سابق- ص 277

– يجب على المؤسسة عدم عرض أي بند من بنود الدخل أو المصاريف كبنود استثنائية في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل المنفصل أو في الملاحظات.

9– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات[1]:

عندما تكون بنود الدخل أو المصاريف جوهرية، يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعتها وقيمتها بشكل منفصل كذلك يجب على المؤسسة أن تعرض تحليلا للمصروفات المعترف بها في الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصاريف أو وظيفتها ضمن المنشأة، أيها يوفر معلومات مناسبة و ملائمة.

– يتم إجراء تصنيف جزئي لبنود المصاريف تفصيليا من أجل تسليط الضوء على مجال من مكونات الأداء المالي الذي قد تختلف من حيث الثبات و إمكانية الربح أو الخسارة و إمكانية التنبؤ بها، ويتم تقديم هذه التحليلات بطريقة واحدة أو بطريقتين:

1– جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يشار إلى التحليل الأول أنه طريقة طبيعة (التكلفة) حيث تقوم المؤسسة بتجميع التكاليف حسب طبيعتها (مثال ذلك الاستهلاك و مشتريات المواد و تكاليف النقل و الأجور و الرواتب و تكاليف الإعلان...) و لا يتم إعادة توزيعها بين المهام ضمن المشروع، وهذه الطريقة سهلة التطبيق في العديد من المشاريع الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لإجراء توزيعات للتكاليف التشغيلية بين التصنيفات حسب المهمة، و فيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة طبيعة التكلفة.

2– جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يشار إلى التحليل الثاني على أنه طريقة(وظيفة) المصروف أو(تكلفة المبيعات) و تصنف التكاليف بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية، وهذا العرض كثيرا ما يقدم معلومات للمستخدمين ملائمة أكثر من تصنيف التكاليف حسب طبيعتها،إلا أن التوزيع التكاليف على الوظائف يمكن أن يكون حسب التقدير الفردي و يشمل اجتهادا كبيرا.

---

[1] قصابي إلياس– **عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية** – بملتقى وطني تحث عنوان : معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق– المركز الجامعي سوق أهراس – ماي 2010 ص18

وعلى المؤسسة التي تصنف التكاليف حسب وظيفتها الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة التكاليف بما في ذلك تكاليف الاستهلاك و الإطفاء و تكاليف الموظفين.

10- التغيرات في حقوق المساهمين[1]:

بناءً على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يجب على المنشأة أن تعرض كمكون منفصل لقوائمها المالية قائمة تظهر ما يأتي:

1- الربح أو الخسارة للفترة.

2- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

3- إجمالي الدخل والمصروف للفترة.

4- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم(8)، إضافةً إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات ما يأتي:

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة.

11- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية[2]:

يقصد بالتغيرات في السياسات المحاسبية الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموماً إلى مبدأ محاسبي بديل مقبول هو الآخر، كالانتقال من طريقة FIFO في تقييم المخزون إلى طريقة LIFO، أو الانتقال من طريقة القسط الثابت في إهلاك الأصول إلى طريقة الإهلاك المتناقص. مما يستوجب الإفصاح عن تأثير هذا التغير على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية الجارية والواردة بالقوائم المالية. ويتم الإفصاح عن هذه التسوية في قائمة الدخل للفترة الحالية.

ويعتبر هذا النوع من الإفصاح مهم جداً خاصة للشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.

[1] صالح محمد القرا- **مدونة العلوم المالية والدولية**- www.Sqarra.com - ماي2011

[2] حكيمة بوسلمة- مرجع سابق.ص12

حيث أن هناك من يرى أن التغيرات في صافي الدخل الناتج عن التغير في الطريقة المحاسبية لا يؤثر بدرجة مهمة على السعر السوقي للسهم إذا تم الإفصاح عنها.

ومن ناحية أخرى تؤيد افتراضات السوق الكفء الاستنتاج الذي يقرر أن الإفصاح في حد ذاته سوف يكون كافياً إذا تمكن المستثمرون المحنكون أو المحللون الماليون من التفسير الصحيح للقوائم المالية.

وينظم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية المعيار الدولي رقم (8) المعدل في 2003 والواجب التطبيق في 01 كانون الثاني 2005 الصادر عن لجنة معايير المحاسبية الدولية بعنوان "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"

12- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية[1]:

يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) المعدل عام 2005 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية بأنها: "تلك الأحداث التي قد تكون في صالح المنشأة أو في غير صالحها، والتي حدثت خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على نشر القوائم المالية".

وتتمثل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في:

- الأحداث التي تؤثر مباشرة على الأرقام والمبالغ المنشورة في القوائم المالية.
- الأحداث التي تغير بشكل مادي التقييمات الصحيحة المستمرة للميزانية أو العلاقات بين أصحاب حقوق الملكية، أو تؤثر بشكل مادي على فائدة الأنشطة المنشورة للسنة السابقة كوسيلة للتنبؤ للفترة الجارية.
- الأحداث التي يمكن أن تؤثر بشكل مادي على العمليات التشغيلية أو التقييمات المستقبلية.

وقد تتطلب معالجة الأحداث اللاحقة ما يلي:

- تعديل قيمة الموجودات والمطلوبات.
- أو فقط الإفصاح عنها دون تعديل القوائم المالية.

13- فرضية استمرارية المنشأة[2]:

[2] صالح محمد القرا- مرجع سابق

[2] محمد عباس بدوي-**المحاسبة وتحليل القوائم المالية**-المكتب الجامعي الحديث -الإسكندرية 2009- ص 38

يقضي هذا الافتراض بأن حياة المنشاة مستمرة إلى ما لانهاية ما لم يقم دليل على غير ذلك،ويتفق هذا الافتراض مع التوقع الطبيعي لأصحاب تلك الوحدة وكذلك الإدارة،حيث يعد احتمال التصفية حالة استثنائية،ولاشك أن ظهور شركات المساهمة قد أكد على صحة الافتراض المنطقي لما تتصف به هذه الشركات من أن استمرارها لا يتوقف على حياة المساهمين،حيث يستطيع المساهم بيع أو رهن أو التنازل عن حصته من رأس المال دون أن يؤثر ذلك على حياة الشركة.كما أن كثيرا من المبادئ العملية المطبقة في المحاسبة تجد مبررها في افتراض الاستمرار وخاصة تلك المبادئ التي تحكم تقويم الأصول الثابتة التي تقتني من اجل تحقيق خدمات طويلة الأجل في المستقبل.وبطبيعة الحال فان المبادئ التي تحكم التقويم في حالة المشروع المستمر لابد أن تختلف عن تلك التي تحكم حالات التصفية.

وبناءً على ذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية متساوية، غالباً ما تكون سنة مالية (اثني عشر شهراً) من أجل معرفة نتيجة أعمال المنشأة في نهاية كل فترة محاسبية بدلاً من الانتظار حتى تصفية المنشأة تصفية كاملة.

14- أساس الاستحقاق المحاسبي:

يجب على المنشأة المستمرة إعداد قوائمها المالية عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، كما جاء في نص الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). وهذه الفقرة تعني أن يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإفصاح عنها في القوائم المالية للفترات التي تتعلق بها. أي يتم الاعتراف بالنفقة في الفترة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة

15- ثبات العرض[1]:

تنص الفقرة 27 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أنه : "يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

- إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض تقاريرها المالية، وأن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث والعمليات.
- إذا تطلب معيار دولي إجراء تغيير في العرض".

[1] صالح محمد القرا- مرجع سابق

المطلب الثاني: البنود التي يتم الإفصاح عليها في القوائم المالية:

تعد المعلومات المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات،ونظرا لان القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها في صورة مجملة ومطلقة للأغراض العامة،فإنها تصبح ذات معنى أكبر إذا مأتم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهمية النسبية بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية استقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف هذه البنود،وذلك للإجابة عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية باختلاف فئاتهم حول مكونات الأداء المستقبلي للمشروع الذي تخصه تلك القوائم،بما يكفل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدي إلى ضمان كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة لتلك المشروع[1].

وسنذكر أهم البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل فيما يلي[2] :

أولا معلومات عامة:

1- اسم الشركة والشكل القانوني .

2- خلفية مختصرة عن تاريخ الشركة

3- عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعاتها المستقبلية

4- وصف للممتلكات الرئيسية يشمل: (المواقع، الوظائف، الحجم).

5- الوصف للمنتجات / الخدمات الرئيسية الجديد منها

6- عرض معلومات عن أنشطة البحوث / التطوير يشمل وصف مختصر لأهم أعمال التطوير الجديدة / التحسينات الجديدة .

7- عرض معلومات عن العمالة : (أعدادهم، أنواعهم، العقود المبرمة معهم، المنافع والمزايا التي يحصلون عليها)

8- عرض المعلومات عن مدى الاعتماد على الحقوق امتياز/ رخص حكومية /منح حكومية / أخرى والتي تمثل أهمية أساسية في أعمال الشركة .

4 -عرض بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية ومقاديرها في العام الماضي وكذالك النفقات المخططة .

[1] محمد عباس بدوي- مرجع سابق- ص341

[2] طارق عبد العال – مرجع سابق 150،159

ثانيا : معلومات عن هيكل التمويل للشركة

1- معلومات عامة عن تمويل رأس المال

2- الاحتياطيات .

3- الأرباح المحتجزة .

4- معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في السنوات الأخيرة

1 -معلومات عن القروض والمديونية

رابعا : معلومات مالية :

1- ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية :(تطور حقوق الملكية في آخر خمس سنوات ، تطور حجم الأصول في آخر خمس سنوات.....الخ).

2- معلومة الميزانية :(معلومات عن الأصول، معلومات عن الخصوم وحقوق الملكية، معلومات عن قائمة الدخل...)

خامسا : معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة

1- تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة : (شركات مشتركة –أفراد العائلية المقربين – الأطراف الأخرى التي لها سيطرة مشتركة على المنشأة).

2- الإفصاح عن معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة :(شراء وبيع السلع ، شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى، تقديم أو الحصول على الخدمات، تحويل البحوث والتطوير، عقود الإدارة.....)

3- الإفصاح عن طريق تسعير ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة : (طريقة السعر المماثل غير المقيد ، طريقة سعر إعادة البيع، طريقة التكلفة زائد هامش)

4- الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين: (الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين ، منافع العاملين فيما بعد التقاعد، المنافع طويلة الأجل الأخرى، منافع التقاعد، المنافع والمزايا في حقوق الملكية)

5- الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة :(طبيعة المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة، طبيعة الصفقات التي تمت، المعاملات والأرصدة المتداولة شاملة مبلغ المعاملة والرصيد القائم و شروط المعاملة وظروفها ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون التي أعدمت ومصروف الديون المعدومة.....)

سادسا : التطورات الحديثة والمتوقعة :

1- معلومات عامة عن اتجاه أعمال المنشأة منذ آخر تاريخ للقوائم المالية .

2- أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة .

3- عرض العوامل الرئيسية التي سوف تؤثر على نتائج العام القدم مع تأكد خاص على التوقعات المالية والتجارية للمنشأة

4- التنبؤ بالربح .

سابعا : إيضاحات أخرى : -

1- مزيد من المعلومات والتفاصيل الإضافية في الحالات التي لا تقدم فيه القوائم المالية المعلوماتية بطريقة ملائمة لموقف المنشأة المالي وأداءها.

2- معلومات عن كل الدعاوي والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون أو يحتمل أن تكون تأثير هام على المالي للمنشأة .

2 -عرض لشكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس المال الشركة أو إعادة التنظيم .

المطلب الثالث: التطورات المستقبلية للإفصاح المحاسبي[1]:

1 -إعداد قائمة لبيان شؤون العمالة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالإنتاجية والكفاءة والعلاقات الصناعية وأي معلومات أخرى تهم المستخدمين والعاملين.ويزداد الاهتمام بالعنصر البشري في محاولات ترسيخ ووضع أسس لمحاسبة الموارد البشرية.

2 -التقرير عن القيمة المضافة التي حققتها الوحدة لتوضيح كيفية توزيع هذه القيمة المضافة على عوامل الإنتاج المختلفة.وتخدم القيمة المضافة المحاسب القومي ومتخذي قرارات التنمية الاقتصادية.

3 -التقرير عن الآثار البيئية لنشاط الوحدة المحاسبية والإفصاح عن مراعاة قوانين حماية البيئة،وهذا ما أدى إلى ظهور فرع من فروع محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهي محاسبة بيئية ويسمى هذا الاتجاه الحديث "بتخضير المحاسبة".ولقد عبر رئيس معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز في عام 1991عن هذا التحدي الكبير

[1] رضوان حلوه حنان- مرجع سابق- ص493

الذي تواجهه مهنة المحاسبة كما يلي:"ردا على التحديات التي يفرضها الوسط البيئي الذي يمثل ثروتنا الطبيعية،فإن جميع مظاهر المحاسبة يجب أن تتغير بما في ذلك التقرير المالي والتدقيق والمحاسبة الإدارية والضرورية....علينا أن نرتقي إلى مستوى التحدي البيئي،إذا أرضنا تلبية التزامنا كمهنة في تحقيق المصلحة العامة".

4 -إضافة إلى الفئات التقليدية التي يقدم لها الإفصاح المحاسبي المعاصر(وهي أصحاب المشروع أو حملة الأسهم والدائنون أو المستثمرون عموما) تسعى محاسبية المسؤولية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية للفئات التالية: العاملون،المستهلكون،الحكومة،المجتمع المحلي،الاقتصاد والمجتمع الوطني.

الفصل الثاني
نظام المعلومات المحاسبي

مقدمة الفصل الثاني:

قد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة لعديد من العوامل والمتغيرات.فنحن نعيش في عصر ثورة علمية في جميع المجالات لم يسبق لها مثيل في حياة البشرية. ولا جدال في أن النظام المحاسبي هو نظام معلومات جزئي من نظام معلومات كلي في أي وحدة أو منظمة أو مجتمع.والواقع أن نظام المعلومات المحاسبي هو أهم جزيئات أي نظام معلومات في أي وحدة أو منظمة اقتصادية محدودة .

وأمام التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي يشهده العالم أصبحت المعلومة المحاسبية أكثر أهمية بحيث أصبحت الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المعاصرة تتعامل مع المعلومات على أنها موارد اقتصادية لها قيمة وتتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت خصوصا في بيئة أعمال تتصف بسرعة التغير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل والتحالفات،وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات الملائمة لمساعدة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات .

وعلى ضوء ما ذكر سنتناول في هذا الفصل نظام المعلومات المحاسبية بشيء من التفصيل والتوضيح ففي المبحث الأول سنتناول نظام المعلومات وسنتطرق في هذا المبحث إلى المحاسبة كنظام للمعلومات،ومن تم سنقوم بتعريف نظام المعلومات وتحديد أنواعه.

أما المبحث الثاني فيشير إلى المعلومات من خلال مفهوم المعلومات ومفهوم جودة المعلومات ثم بعد ذلك سنعرف أنواع المعلومات وأهميتها في اتخاذ القرارات.

وفي المبحث الثالث سنتناول نظام المعلومات المحاسبي من حيث مفهومه وأهدافه وخصائصه ومكوناته ومبادئه و وظائفه ومقوماته، وأخيرا سنتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات.

أما المبحث الرابع والأخير سنتحدث عن المعلومات المحاسبية من حيث خصائصها الرئيسية والثانوية وكذالك القيود المفروضة بين بعض الخصائص.

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات :

المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات:

تشير الدراسات إلى أن الإنسان اهتم منذ القدم بالاحتفاظ ببعض السجلات المحاسبية، حيث أثبتت التقنيات الآثارية وجود سجلات تعود إلى العصر البابلي والفرعوني، كما أن بعض المواد الواردة في مسلة حمورابي (كالمادة 104 والمادة (105الخاصة بتنظيم الأمور التجارية تشير إلى ضرورة أن يكون هناك سجلات ومستندات محاسبية ، وبما يمكن القول معه أن تاريخ نشوء المحاسبة يعود إلى الوقت الذي احتاج فيه الإنسان إلى تبادل القيم والمنافع الاقتصادية وتعددت معاملاته وعلاقاته المادية بحيث أصبح من العسير عليه أن يحصرها في ذاكرته.ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها ، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها. وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (The American Accounting Association) على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة ، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظامًا للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات .[1]

[1] كاسيم محمد ابراهيم ،وأخرون– **نظام المعلومات المحاسبية**– وحدة الحدباء للطباعة والنشر–العراق2003 ص8
www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php - أفريل2011

المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات وأنواعه:

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات:

هناك عدة تعاريف أعطيت لنظم المعلومات نذكر منها:

"هو نظام من الأنظمة الأخرى الموجودة في المشروع يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها الإدارة وفئات أخرى باتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة"[1]

"هو مجموعة من العمليات المنتظمة التي تمد الأشخاص بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في تفنيد الأعمال واتخاذ القرارات داخل التنظيم على أن تتميز هذه المعلومات بالكمال والشمول والصحة والدقة وأن تكون ملائمة من ناحية الجودة والتوقيت والتكلفة "[2]

" نظام المعلومات عبارة عن نظم تقوم بتجميع وتشغيل البيانات المالية وتبويبها ثم توصيلها إلى متخذي القرارات،ولكن في السنوات الأخيرة ومع ظهور ثورة الكومبيوتر ظهرت فكرة النظام المتكامل،أي أن نظام المعلومات يتكون من عدة نظم فرعية وهذه النظم الفرعية بدورها تمد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة لأنه أصبح من الصعب في الوقت الحاضر الإعتماد على نظام واحد ".[3]

من خلال هذه التعاريف نجد أن نظام المعلومات هو نظام مهم في المؤسسة الاقتصادية وهو وسيلة من الوسائل المتاحة للمؤسسة من أجل القيام بمجموعة من القرارات والإجراءات المناسبة خدمة لمصلحة الجميع.

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك –**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**– دار الجامعة الجديدة للنشر– الإسكندرية 2001– ص51

[2] هاني عرب – **محاضرات في نظم المعلومات**– ملتقى البحث العلمي–www.rsscrs.info-2007 – أفريل2011

[3] حسين مصطفى هلالي–ورشة عمل(أمن ونظم المعلومات) – ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة –جامعة الدول العربية بشرم الشيخ بمصر 2004

الفرع الثاني: أنواع نظام المعلومات:

من أهم أنواع نظام المعلومات ما يلي [1]:

1 – نظام معلومات الإنتاج:

تختص وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات في شكل سلع و خدمات ، فمثلا في نظام صناعي مثل صناعة السيارات . تقوم وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات متمثلة في الموارد المتاحة من عمالة و رأس مال إلى منتجات نهائية في شكل سيارات .

ويتكون نموذج معلومات الإنتاج من المكونات التالية :

* تخطيط الاحتياجات من الموارد .
* العمليات التحويلية (تحويل فعلي إلى منتجات و خدمات) .
* الهندسة الصناعية (تعمل على اتصال وثيق مع التسويق عند تصميم المنتوج) .
* الشحن و الاستلام (العملاء و الموردين) .
* المشتريات .
* رقابة الجودة .

2– نظام معلومات التسويق:

منذ عام 1950 بدأت وظيفة التسويق تزداد و تنمو أهميتها و في بعض المؤسسات تتضمن وظيفة التسويق إدارة المخزون و التوزيع المادي للمنتجات النهائية.

و يتكون نموذج معلومات التسويق من المكونات التالية :

* بحوث التسويق (دراسة السوق).
* التسعير (تحديد السعر الصحيح) .
* الترويج .
* إدارة المبيعات (نجاح أو فشل التسويق ينسب لقوة رجال البيع) .

[1] سونيا محمد البكري،إبراهيم سلطان – **نظم المعلومات الإدارية** – دار النشر الجامعية الجديدة – 2002 ص 254 .

3- نظام معلومات التمويل:

إن نظام معلومات التمويل يتضمن وظائف محاسبية و تتمثل المكونات الأساسية لهذا النظام في :

* الميزانية (تعد أداة رقابية لكل الموارد المالية) .

* محاسبة التكاليف .

* إدارة الأموال (الغرض هو التأكد من أن الأموال متاحة لمواجهة الالتزامات المالية للتنظيم و في نفس الوقت تنظم العائد على الأموال المتاحة للاستثمار) .

* المحاسبة المالية .

* التحصيل .

* حسابات القبض (تعتبر امتداد منطقي للتحصيل).

* حسابات الدفع (الدفع للموردين) .

4- نظام معلومات الأفراد :

إن نظام معلومات الأفراد لم يلق الاهتمام المناسب و قد يرجع السبب في هذا إلى أن تطبيقات الأفراد عادة ما تكون روتينية مثل أنشطة حفظ السجلات، وبسبب آخر يرجع إلى أنه ما لم يكن عدد الموظفين كبير فان سجلات الأفراد من السهل المحافظة عليها يدويا.

و يتكون نموذج معلومات الأفراد من المكونات التالية :

* علاقات العمل (يمثل التداخل مع نقابات العمال و غيرها من التنظيمات العمالية).

* شؤون الأفراد (المحافظة على سجلات الأفراد) .

* التدريب (يعتبر نشاط غير محدد ويجب أن يتم تحديده وفقا لميزانية معينة).

* المرتبات و الأجور .

5- نظام المعلومات المحاسبي:

هو نظام معلوماتي منهجي ، فهو يشمل على خصائص مصدرها طبيعة المحاسبة ، التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تأثر على أنشطة المشروع .

يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية و يتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في شكل مالي مثل كمية المبيعات للعميل، و لكنها تحول إلى بيانات كمية في النهاية مثل إجمالي المبلغ المسدد للعميل .

ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي المستندات و القوائم و غيرها من معلومات المخرجات التي يتم التعبير عن محتواها بشكل مالي ،هذه المعلومات تساعد على اتخاذ القرار .

المبحث الثاني: ماهية المعلومات:

المطلب الأول: تعريف (المعلومات–جودة المعلومات)

الفرع الأول:تعريف المعلومات:

هناك عدة تعاريف للمعلومات نذكر منها ما يلي:

"المعلومات هي عبارة عن بيانات تمت تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف".[1]

"المعلومات تعتبر أساسية لكافة الأعمال الفكرية فهي الأساس في اتخاذ القرار والدراسات العلمية والأعمال الكونية.....إلخ".[2]

"هي الناتجة من نظام المعلومات، وهي تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف"[3].

[1] ثناء على القباني– **نظم المعلومات المحاسبية**– الدار الجامعية–الإسكندرية 2008 – ص9

[2] هاني عرب مرجع سابق

3 كمال الدين الدهراوي، سمير كمال محمد– **نظم المعلومات المحاسبية**– دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر 2000– ص 15

"هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا يمكن إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات" [1]

من خلال هذه التعاريف نجد أن المعلومات مرتبطة بالبيانات وهي التي يحتاجها المستفيدو ن من أجل اتخاذ القرارات وتلبية حاجياتهم.

الفرع الثاني: تعريف جودة المعلومات[2]:

وطبقاً لتعريف Financial Analysts Federation (FAF) فإن الجودة تعنى الوضوح والشفافية، وتوافر المعلومات فى التوقيت المناسب Timelinessأما منظمة Accounting (AICPA) International Certified Public Accountant فإن اللجنة الخاصة بالتقارير المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها . فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة ويمكن تقييم مستوى الجودة و الموثوقية في التقارير والقوائم المالية من خلال اختبار مجموعة من المقاييس حددها Dorothy فيما يلي:

- الدعاوى القضائية المرفوعة من حملة الأسهم ضد مجلس الإدارة بسبب وجود مخالفات وأخطاء جوهرية.
- الدعاوى القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير العرض والإفصاح.
- معدل تغيير المراجعين الخارجيين بسبب الخلاف على السياسات المحاسبية

[1] عبد الرزاق محمد القاسم- **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**- مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع - ط 1- عمان-الأردن 1998- ص15

[2] مجدي محمد سامي - **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم القوائم**- مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم (2) المجلد رقم (46) يوليو 2009

المطلب الثاني: أنواع المعلومات وأهميتها في اتخاذ القرارات:

الفرع الأول: أنواع المعلومات[1]:

مهما تعددت المعلومات ومهما كان الهدف من استعمالها، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي:

1- معلومات الاشتغال Information de fonctionnement

وهي مجموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة. و بدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة

وبصفة أدق، يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

- معلومات القيادة: أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية معينة.
- معلومات الرقابة: والهدف منها مراقبة النتائج المحققة من خلال العملية المنفذة.

2- معلومات التأثير:Information d'influenc

يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سواء الأفراد الداخليين والخارجيين. و هذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على أنها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل و المسؤول بهدف التوصل أسر الحواجز السّلمية و جعل الأفراد يعتبر المؤسسة ملكا له.

3- معلومات التوقع :Information d'anticipation

هي معلومات تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث و المتعلقة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وذلك إما بهدف الاستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر. فهي إذن معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح و النظر إلى ما هو أبعد من المهام العادية. عادة ما ينظر إلى هذا النوع من المعلومات من ناحية اليقظة الإستراتيجية

[1] رحمون هلال- **نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**- رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة يوسف بن خدة – الجزائر 2005 – ص59

واليقظة التكنولوجية وكذلك اليقظة التنافسية هذا النوع من المعلومات لا يفرض على المؤسسة و لا من طرف المؤسسة ذاتها ؛ و لكن يمكن أن يوجد بفضل إرادة المسيرين و قد تختلف هذه الإرادة من مؤسسة إلى أخرى.

الفرع الثاني: أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات :

يمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي:

1 – إن متخذ القرار يسعى لتفعيل الترابط بين الأقسام والأعمال المختلفة، لأن ذلك ينعكس إيجابًا على مصلحة العمل في المنشأة .

–2 إن توفر المعلومات الدقيقة والصحيحة، يسهل التعامل مع تقنيات المعلومات المتطورة، و يساعد على قياس فاعلية وإنتاجية نظم المعلومات الفرعية المختلفة .

3 – إن نظم المعلومات المحاسبية الجيدة، تساعد في الاستخدام الفعال لمصادر البيانات والموارد المتاحة، وفي التخطيط لتحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة..

4 – إن قدرة المنشأة على النمو ومواكبة التطور يحتاج إلى تطوير المصادر الفنية والبشرية لنظم المعلومات المستخدمة، وبالتالي فإن المعلومات تساعد في زيادة المعرفة، والحد من وهذا الأمر يؤدي إلى التخلص من حالة عدم التأكد التي تتمثل في هذه البدائل .

5 – إن متخذ القرار يخطط لاستمرارية إجراء الفحص وتحديد المشكلة وعناصرها وإتمام الرقابة على ملفات المعلومات والبيانات، اللازمة لقراراته، ويسعى إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية، بتكاليف مناسبة.

6– إن متخذ القرار يحتاج إلى معلومات تساعد على اتخاذ قرارات تساهم في تسريع العمل، وإنجاز المهام، وتبسيط الإجراءات[1].

[1] برهان محمد نور، رحوغازي إبراهيم– **نظم المعلومات المحاسبية**– دار المناهج – ط2 – عمان2001– ص8

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبي:

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

هناك عدة تعاريف أعطيت لنظام المعلومات المحاسبي نذكر منها:

1 – " نظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية .و معظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية(مثل قيمة المبيعات للمستهلكين) رغم أن البيانات قد تكون غير مالية (مثل عدد ساعات العمل أو عدد الوحدات المنتجة) و تترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية. وفي جانب المخرجات، فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات و تقارير وقوائم و بعض المعلومات الأخرى المعبر في صورة مالية .وهذه المعلومات المالية تمثل عمليات تسجيل(كم من الأرباح تحققت؟) ومعلومات رقابية (ما هو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية؟) ومعلومات لاتخاذ القرارات (التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديد) [1].

2 – " نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي لنظام المعلومات الإدارية في أي وحدة اقتصادية، وإن أي نظام محاسبي للمعلومات متضمن لنظم المعلومات المحاسبية يجب أن تنتج فرعين من المعلومات المحاسبية – الإدارية التالية : معلومات مالية ومعلومات تنتج من بيانات العمليات في الوحدة الاقتصادية، فمثلا بيانات العمليات في الوحدة إما تحليل العائد على رأس المال والميزانيات النقدية فهي تمثل معلومات مالية ولكن ليست ناتجة مباشرة عن عمليات تمت في الوحدة الاقتصادية".[2]

3 –"نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن نظام رسمي للمعلومات يختص بالقياس وبالتنبؤ بالدخل والثروة،وغيرها من الأحداث ذات الصفة الاقتصادية في المشروع أو في وحداته المختلفة".[3]

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي- **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تقنيات المعلومات** -المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2007- ص55

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق – ص290

[3] حسين مصطفى هلالي- مرجع سابق- ص2

من خلال التعاريف السابق لنظام المعلومات المحاسبي يتضح أنه يشمل جميع البيانات والمعلومات بشكل تفصيلي وموسع بحيث يتطرق إلى جميع الأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المنشأة.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص ومكونات نظام المعلومات المحاسبي:

الفرع الأول:أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن النظام المحاسبي يعتبر شبكة الاتصال الرسمية في المشروع ومن ثم من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات وتقديمها إلى المنفذين في المشروع وذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية والفرعية وعلى ذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على:[1]

أ –ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المشروع بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الأدوات والوسائل في التقارير المالية الدورية والمعايير والتقارير المرتبطة بالقرارات.

ب –عرض وتحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يمكن للقائمين على إدارة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة به،وتأسيس مع ذلك فإن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة أو أداة لإنتاج البيانات ممثلة في تقارير، وحتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يرتبط بالأهداف الآتية:

- إنتاج التقارير اللازمة لذمة أهداف المشروع .
- يجب أن تتوافر بياناته وتقاريره الدقيقة في إعداد النتائج .
- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب .
- يجب أن يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع، ورفع كفاءة أدائها .
- يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة بياناته مع الأهداف المطلوبة منها.

وفيما يلي أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبية[2]:

[1] السيد عبد المقصود ديبان،محمد الفيومي– **تصميم نظام المعلومات المحاسبي** –مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية1996–ص10

[2] ناصر نور الدين عبد اللطيف– **أساسيات المحاسبة المالية**– الدار الجامعية –الإسكندرية 2006 ص42،43

1 -توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات والمهام اليومية:

تقوم الوحدة الاقتصادية يوميا بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل توفير الخدمات،واستلام النقدية من العملاء،أما العمليات الغير محاسبية والبيانات التي لا تعبر عن أي أحداث اقتصادية فيتم تناولها في إطار نظم أخرى للمعلومات.

2 -توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار:

تتخذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات اللازمة للتخطيط والرقابة والتشغيل،ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة المعلومات،ويعتبر تشغيل المعلومات على هذا النحو ولتحقيق ذلك الهدف نوع آخر من المعالجة المحاسبية.أي أن النظام المحاسبي يوفر نوعان من المعالجة هما معالجة المعلومات ومعالجة العمليات.

3 -توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الإداري:

ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف الخارجية،والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغيرها.

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي[1]:

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المنشأة المتواجد فيها ، بحيث يكون مؤديا لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة حسب الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لان يكون فاعلا و كفء هي :

أ – يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

ب – أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية و في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختبار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

[1] حفناوي محمد يوسف– **نظم المعلومات المحاسبية**– دار وائل للنشر–الأردن – بدون سنة نشر– ص 58،59

ج – أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

د – أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة و هي التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

هـ – أن يكون سريعا و دقيقا في استرجاع المعلومات الكمية و الوظيفية المخزنة في قواعد بياناته و ذلك عند الحاجة إليها.

و– أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة علي المنشأة.

الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي[1]:

نظام المعلومات المحاسبي لا تختلف مكوناته كثيرًا عن أي نظام معلومات فهو:

نظام مادي ملموس يتطلب مجموعة من الموارد والمكونات (الأجزاء) المادية مثل وحدة التشغيل، وقاعدة البيانات والإجراءات ووحدة الإدخال والإخراج للبيانات والمعلومات بالإضافة لموارد أخرى ومتنوعة .

- **وحدة المعالجة**: تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية إلى معلومات مفيدة قابلة للاستخدام، واتخاذ القرار وذلك من خلال الحاسب أو التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

- **قاعدة البيانات**: وتتضمن كل البيانات التي تم تخزينها في السابق سواء على أقراص أو اسطوانات ممغنطة أو سجلات محاسبية.

- **الإجراءات**: تشمل متابعة خطوات معالجة البيانات داخل نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال إنجازها عبر الحاسب أو يدويًا.

- **وحدات إدخال وإخراج البيانات**: وتتضمن الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات، سواء تمت عمليات التخزين يدويًا أو عبر الحاسب.

[1] السيد عبد المقصود دبيان ،كمال الدين الدهراوي ،ناصر نور الدين عبد اللطيف – **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**– الدار الجامعية للنشر والتوزيع– الإسكندرية 2005– ص38

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات و وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ التي تدعم فعاليته وتضمن أساس نظري سليم من أجل الممارسة المهنية وهي[1]:

1- مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

إن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية، معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.

3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:

مادام أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة و المحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

4 - مبدأ الهيكلة:

حيث يجب أن يراعى في تصميم نظام المعلومات المحاسبية ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية، والتي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد كذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

[1] لعماري احمد- **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01 ، نوفمبر2002 ص59 ،57

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة، والتي تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة سليمة في اتخاذا القرارات، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيق نطاقا من مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات، وكمثال على الضبط الداخلي يظهر استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والجرد الفعلي المادي، كما تتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، إضافة إلى تحديد السلطات و المسؤوليات .

6- مبدأ المرونة:

يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعاة مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات.

7- مبدأ إعداد التقارير:

تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعتبر وسيلة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصداقية كي تكون أساسا للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الملائمة.

أما الدكتور هادي رضاء الصفار فيرى أن نظام المعلومات المحاسبي الكفء والفعال.يعتمد على مبادئ أساسية محددة تتضمن مايلي:

أ- الكفاءة الكلفوية: بحيث أن المنافع التي يمكن الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد وتتجاوز الكلفة اللازمة لتجهيزها.

ب- الفائدة في الاستخدام: إذ يجب أن تكون مفهومة وملائمة ويمكن الاعتماد عليها وتتمتع بالتزامن والدقة،لذلك فانه يتطلب الوقوف عليها وتحليل احتياجات ومعرفة المستخدمين المختلفين لها.

ج- المرونة في التطبيق: إذ يتطلب من النظام المحاسبي أن يكون قابلا لتغدية مختلف المستخدمين ولاحتياجات المعلومات المتغيرة.ويتطلب أن يتمتع النظام بالمرونة اللازمة لمقابلة التغيرات المستمرة الناتجة في متطلبات المعلومات.

الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية:

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي[1]:

1-المستندات:

تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعتبر توفر المستندات ضروريا كونها هي التي يتم التشغيل بموجبها.

تحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ وهي:

- استخدام أقل عدد من المستندات.
- التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات.
- استخدام عدة صور من نفس المستند.
- منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.
- يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة.

وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام المحاسبي حيث يعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات.

2- الترميز:

يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر عن غيرها، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية تجميع المعلومات.
- تسهيل عملية الاتصال والسرعة في إنجاز العمليات.
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.

[1] لعماري أحمد-المرجع السابق- ص 62،59

- (Les bases des données). تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب، واعتماد قواعد البيانات

3- دليل الحسابات:

يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا وأرقاما مميزة لكل منها.

4- مكننة العمل المحاسبي:

نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب النشاط الاقتصادي، وإضافة إلى كبر حجم المشروعات وازدياد الحاجة إلى البيانات والتحليلات بصورة دقيقة ومفصلة وسريعة، فإن استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروريا نظرا لما يوفره من ميزات كثيرة كالدقة والسرعة الفائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناءا على معلومات جاهزة وفي وقت قصير.

ويجب إيضاح نقطة هامة وهي أن مثل هذه التجهيزات والأنظمة (أنظمة الإعلام الآلي) لن تلغى مهام المحاسب الأساسية، بل سوف تضيف إليها مهام تحليل الأنظمة وتصميم البرامج.

5- التقارير:

تعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وتعد من أهم وسائل الرقابية، وبالتالي يجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واضحة، نمطية وقابلة للفهم وأن تقسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

6- دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبية:

يلبي نظام المعلومات المحاسبية متطلبات الرقابة الداخلية من خلال:

- المستندات الداخلية الكافية والشاملة لجمل النشاطات، و الذي يوضح الإجراءات والطرق والسياسات

– دليل الإجراءات (guide des procédures) المحاسبية المعتمدة في المنشأة.

– إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة التنفيذ.

الفرع الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

التطور الكبير الذي شهده علم المحاسبة، كمثل العلوم الأخرى تمثل في عدة جوانب، ومن أبرز هذه التطورات هو ابتكار أنظمة محاسبية تعمل بكفاءة وفاعلية، وتعطي مزيدا من الثقة على العمليات التي تقوم بها المؤسسة. و يحقق نظام المعلومات المحاسبي العديد من الوظائف و التي سوف نقوم باستعراضها [1] وهي:

– تمكين الإدارة من المعرفة دقائق الأعمال ومعرفة التغير الذي يحصل في كل عنصر من عناصر المؤسسة التي تؤثر على المركز المالي.

– تحديد تكاليف الإنتاج

– تنظيم السياسة المالية

– يساعد على رقابة العمليات المختلفة في المشروع

– يساعد على تقييم العمليات وتقييم المؤسسة بصفة عامة

– يساعد الدولة في التخطيط وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات ورسم السياسات.

و من الوظائف الرئيسية للمحاسبة المالية هي[2]

إنتاج تقارير لمالكي المؤسسة والدائنين . ويقوم النظام المحاسبي بالتركيز على إصدار التقارير التقليدية، وهناك كمية كبيرة من الموارد التي يمكن أن تكون مركز اهتمام التقارير المالية ، وهذه التقارير تحتوي غالبا على توزيع عشوائي للتكاليف وطرق الإهتلاك، مما يجعل هذه التقارير ذات منفعة قليلة في عملية صنع القرار داخل المؤسسة. نستفيد من المعلومات المحاسبية المخزنة في إعداد تقارير بشكل دوري وهي إما أن تكون عامة، والتقارير التي توضح المعلومات المحاسبية تكون حسب الطلب من الإدارة (المنتج الأكثر مبيعا) مثلا .وهي مهمة لاتخاذ قرارات إدارية، أو لتحقيق هدف محدد من أهداف المؤسسة الحالية أو الإستراتيجية.

[1] حسين بلعجوز– **نظام المعلومات المحاسبة ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**– جامعة محمد بوضياف–المسيلة– مؤسسة الثقافة الجامعة الجزائر بدون سنة نشر – ص214

[2] عبد الرزاق محمد قاسم– مرجع سابق– ص253

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات:

تحتاج المستويات الإدارية المختلفة، وخصوصًا متخذي القرارات إلى معلومات تتصف بأنها تلبي المتطلبات الأساسية، التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، وقد اعتمدت بيئة تقنيات المعلومات في تأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية في استخدام المفاهيم العلمية لغايات حل المشاكل الإدارية، وفي استخدام مفاهيم النظم في عملية اتخاذ القرارات، مما أثر في أربعة متطلبات رئيسة هي[1]:

1 – توضيح أهداف نظم المعلومات المحاسبية وتحديد أجزائها وكيفية ارتباطها ببعضها، سيما وأن هذه النظم توجد في بيئة قد لا يمكن التحكم بها أحيانًا، وأنها تؤثر بطرق مختلفة على أداء النظم لوظائفها.

2 – إن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بكل أهداف المؤسسة، وبالتالي يتوجب عدم التركيز على أهداف بعض النظم الفرعية، وإنما التوصل إلى أهداف النظام ككل.

3 – إن البيئة المحيطة تفترض وجود بدائل لحل المشاكل، وتحتاج الإدارات إلى اختيار البدائل الأنسب، لذا فإن دور النظم هام في توفير القدرة على تمييز البدائل المتوفرة، وإيجاد بدائل جديدة، ومقارنتها فيما بينها من أجل اختيار البديل الأكثر ملائمة للتوصل إلى أهداف المؤسسة ككل.

4 – إن طريقة عمل النظم في البيئة الجديدة تستلزم تطبيق المنهج العلمي في حل المشاكل عن طريق ملاحظة المشكلة ثم تعريفها، وتكوين خطة البحث والفروض اللازمة له، وتجميع البيانات واختبار الفروض للوصول إلى حل، ومن ثم توثيق العملية ككل.

المبحث الرابع: المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها : كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليًا. وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية

[1] كمال الدين مصطفى الظهراوي – مرجع سابق– ص9

والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

المطلب الأول: أنواع المعلومات المحاسبية[1]:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1 – معلومات تاريخية مالية:

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية ، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها .

ورغم الإقرار بأهمية هذه ا لمعلومات فانه من المفضل للأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدمًا لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرًا ، وهو ما يعد عملا مفيدًا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرًا لعدم القدرة على تغيير الماضي .

2 – معلومات عن التخطيط والرقابة

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب ، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية ، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة ، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد و مساءلتهم محاسبياً ، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى . ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من :

أ. نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.

ب. نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.

[1] كاسيم محمد ابراهيم،وأخرون- مرجع سابق ص29

ج. نظام الرقابة الداخلية.

3 – معلومات لحل المشكلات:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها ، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية(أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية .وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل : قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليًا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس .

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية:

لكي يستطيع متخذ القرار أن يفاضل بين البدائل المختلفة عليه أن يستخدم الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية و التي تتصف بالملائمة و إمكانية الاعتماد عليها.

1 – الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية:

أ– الملائمة:[1]

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم ،وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار.

وتعتمد الملائمة بدورها على ثلاثة خصائص هي:[2]

- **توقيت المعلومات**: بمعنى تتاح المعلومات لمتخذ القرار عند الحاجة وفي الوقت المناسب وان تكون متاحة عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها أو قدرة متخذ القرار على اتخاذ القرار أو تغييره.

[1] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة – **تحليل القوائم المالية**– دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة 2006– ص18

[2] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي– مرجع سابق– ص110

- **التغذية العكسية:** ويقصد بها قدرة تلك المعلومات على التقويم والتصحيح بمعنى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية صالحة لاستخدام في مختلف الظروف وجميع الحالات بحيث يمكن استخدامها في تقييم الأحداث السابقة.

القدرة على التنبؤ: أي أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤية بالمستقبل وأن تكون صالحة ومفيدة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

ب- أمانة المعلومات وأركان الثقة بها أو الاعتماد عليها[1]:

المعلومات يجب أن تعرض بأمانة وبطريقة موضوعية وحتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقق منها وتعني أن تكون المعلومات لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها فإذا قام ثلاثة مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم مالية معينة وإذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهي كل منهم إلي نتيجة تختلف عن الأخر فعند إذن تكون مثل هذه المعلومات غير موضوعية وغير قابلة للتحقق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذا القرارات. ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدم إذا توفرت بها الخصائص الثانوية التالية:

ج- حيادية المعلومات:

إن مفهوم الحياد قد تعرض لهجوم متزايد، حيث أعلن البعض أنه لا يجب إصدار المعايير إذا كانت ستؤدي إلى أثار اقتصادية غير مرغوبة على صناعة أو شركة معينة، ولكننا لا نوافق هذا الرأي ، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المالية ليستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها.

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية محايدة حتى يمكن الاعتماد عليها ويعني ذلك أن لا تكون المعلومات متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى، ويعني الحياد أيضاً أنه عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة[2]

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم – مرجع سابق- ص32

[2] أبو المكارم وصفي- مرجع سابق- ص32

د- الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية:[1]

وهو ما يتعارف عليه في المحاسبة بالموضوعية (objectivity) الموضوعية في القياس والموضوعية في التقرير.ويقصد بالموضوعية تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، ويجب الإشارة هنا إلى أن توفر هذه الخاصية يتطلب تجنب نوعين من التحيز هما:

1 -تحيز في عملية القياس والذي ينشأ نتيجة لاستخدام سياسة معينة كتقييم الأصول بالكلفة التاريخية أو إتباع سياسة الحيطة والحذر.

2 -تحيز القائم بعملية القياس:وهو إما أن يكون مقصودا أو من قبل المحاسب أو غير مقصود نتيجة لقلة خبرته.

هـ – القابلية للتحقق:

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فان القوائم تكون غير قابلة للتحقق منه ا ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها.

1 -الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسة التي سبق ذكرها ،وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي:

أ -قابلية المعلومات للمقارنة: [2]

يكون أمام المستثمرين والمقرضين فرص إستثمار وفرص إقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والإختيار بينها،ويبني المستثمرين والمقرضون قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المنشأة عن فترات زمنية عديدة،أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمنشآت المختلفة.وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة.

[1] .مؤيد راضي خنفر-.غسان فلاح المطارنة- مرجع سابق- ص19،20

[2] أحمد نور ، شحاتة السيد شحاتة - مرجع سابق- ص54

ولتحقيق القابلية للمقارنة يجب إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية،وأية تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات،وأن يكون المستخدم مدرك الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى وبين المنشآت المختلفة.

ب- قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب :

قابلية المعلومات الواردة في القوائم المالية للفهم المباشر من قبل المستخدمين.لهذا الغرض من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر من معقول العناية.ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

ج-الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل:

يرتبط هذا أن المفهومان يبعضهما البعض كما أنهما يرتبطان معاً بمفهوم الملائمة وأمانة المعلومات، ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى إن المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض مسبقاً أنها غير هامة.

د- التناسق (الثبات) : [1].

ويعني أن المنشأة تطبق نفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا لا يعني أن المنشأة لا يمكن أن تتحول من طريقة إلى أخرى ، فالمنشآت يمكن أن تغير طرقها المستخدمة ولكن يجب أن تكون فيها الطريقة الجديدة أفضل من السابقة لها. وعند ذلك فإن طبيعة وتأثير التغير المحاسبي وكذلك التبرير المقدم بشأنه يجب أن تفصح عنه أو يظهر بالتقارير المالية في الفترة التي حدث فيها التغيير.

والشكل رقم (2-1) يبين الخصائص العامة والثانوية للمعلومات المحاسبية:

1 أمين السيد أحمد لطفي- مرجع سابق- ص16

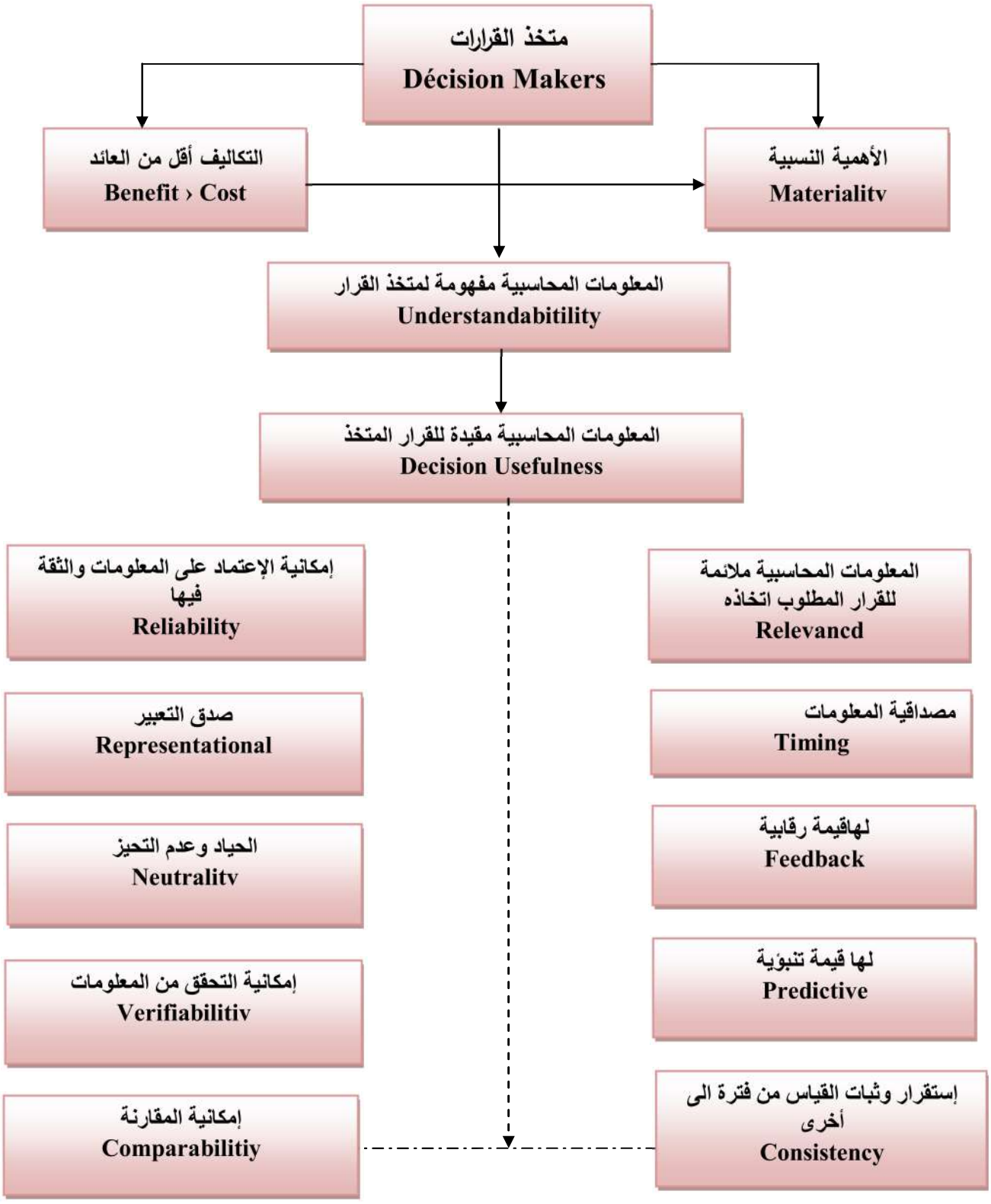

المصدر: د عطا الله وارد خليل،د محمد عبد الفتاح العشماوي- مرجع سابق – ص106

المطلب الثالث:القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها :

هناك ثلاثة قيود أساسية مفروضة على المعلومات الملائمة والموثوق فيها[1]:

1 -**التوقيت المناسب:**

التأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية قد يفقد المعلومات ملاءمتها لذلك فيجب على الإدارة أن توازن بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق فيها.فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة،وهذا يصف المصداقية.وبالمقابل إن تأخير تقديم القوائم المالية حتى تعرف كافة الوجه فإن المعلومات قد تكون موثوق بها ولكن ذا فائدة قليلة للمستخدمين لإتخاذهم قراراتهم في فترة الانتضار.

2 -الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

الموازنة بين المنفعة والتكلفة تمثل قيد في إعداد القوائم المالية،فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في سبيل إعداد هذه المعلومات.

3 -الموازنة بين الخصائص النوعية:

يجب أن يكون هناك توازن بين الخصائص النوعية،حيث يجب تحقيق التوازن بين الحقائق من أجل تحقيق هدف القوائم المالية،وتتوقف الأهمية النسبية والموازنة بين هذه الخصائص على التقدير المهني.

إن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسب يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

[1] أحمد نور- شحاتة السيد شحاتة- مرجع سابق- ص56،57

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لتحليل واختبار الفرضيات

مقدمة الفصل الثالث:

سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك بتحليل نتائج الاستبيان والتعليق عليها والتأكد من صدق الاستبيان واختبار الفرضيات وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بواسطة البرنامج الإحصائي(SPSS) وبعد ذلك نقوم بعرض النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات في بحثي هذا قمت بتقسيم البحث إلى قسمين هما الجزء النظري وقد تطرقت فيه إلى موضوع الإفصاح والى موضوع نظم المعلومات المحاسبية،أما الجزء الثاني فهو العملي،أو الدراسة الميدانية ،وقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باللجوء إلى المراجع والمتمثلة في الكتب والمجالات والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع.

وقمت بتوزيع مجموعة من الاستبيانات على بعض المؤسسات الجزائرية من البنوك والمؤسسات الاقتصادية.

ولتحليل النتائج التي تم الوصول إليها عن طريق الاستبيان قمت باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

المبحث الأول:تحليل خصائص ومجتمع وعينة الدراسة :

المطلب الأول:مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات البنوك والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية الموجودة على مستوى تراب ولاية ورقلة،أما عينة الدراسة فتتمثل في المدراء الماليين ورؤساء المصالح والمحاسبين وبعض الموظفين في إدارة هذه المؤسسات.

وقد تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة ، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 70 مفردة، و تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، واسترداد منها 50 استبانه ، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 14 استبيان نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 36 استبانه ، والجدول رقم(3-1) يمثل أسماء المؤسسات وعدد الاستبيانات المسترجعة والمقبولة ونسبة كل مؤسسة،أي مجتمع وعينة الدراسة.

الجدول رقم (3-1): المؤسسات و مجتمع وعينة الدراسة

المؤسسة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات المقبولة	النسبة لكل مؤسسة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	10	07	%19,45
البنك الوطني الجزائري	10	04	%11,11
القرض الشعبي الجزائري	8	06	%16,67
بنك الجزائر الخارجي	8	05	%13,89
مؤسسة سونلغاز	10	04	%11,11
مصنع جديع للأجور بتقرت	4	03	%08,33
شركة البستان للنقل	5	04	%11,11
ش ذ م م الوطنية لنقل البضائع بتقرت	5	03	%08,33
المجموع	60	36	%100

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني:إستبانه الدراسة:

تتكون إستبانة الدراسة من فرعين هما:

الفرع الأول: ويتكون من خمسة بنود وهي البيانات العامة والمتمثلة في الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، المستوى الوظيفي،وأخيرا الخبرة المهنية.

الفرع الثاني : يتكون من أربعة محاور تتعلق بدور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها.

و الجدول رقم(3-2) يوضح هذه المحاور وعدد فقراتها:

الجدول رقم (3-2): مجالات الإستبانة وعدد فقراتها

الرقم	العنوان	عدد الفقرات
01	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية.	06
02	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.	05
03	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق المساهمين.	05
04	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة.	06
05	المجموع	22

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث:خصائص وسمات عينة الدراسة:

أولا: البيانات العامة:

1 -**الجنس**

الجدول رقم(3-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	24	%66,7
أنثى	12	%33,3
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الذكور ضعف نسبة الإناث وان نسبة الذكور تمثل 66,7% من أفراد عينة الدراسة أما نسبة الإناث فتمثل 33,3% وهذا يدل على تفوق الجنس الذكوري في البنوك والمؤسسات الاقتصادية.

2 -العمر:

الجدول(3-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	**15**	**%41,7**
فوق 30 سنة	**21**	**%58,3**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول يتضح أن نسبة 41,7% هم أقل من 30 سنة وأن نسبة 58,3% هم فوق 30 سنة وهذا يدل على أن نسبة الشباب قليلة في المؤسسات الحكومية خاصة في البنوك وهذا ما لاحظناه خلال الدراسة الميدانية.

3 -المستوى التعليمي:

الجدول رقم(3-5): عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
جامعي	**14**	**%38,9**
ثانوي	**17**	**%47,2**
متوسط	**05**	**%13,9**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول يتضح أن اكبر نسبة في المستوى التعليمي هي للثانويين إذ تقدر هذه النسبية ب 47,2% ثم تليها الأفراد ذو المستوى الجامعي بنسبة 38,9% و في الأخير نسبة 13,9% من أفراد العينة هم أصحاب المستوى المتوسط.

4 -المستوى الوظيفي:

الجدول رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	**01**	**%2,8**
رئيس مصلحة	**05**	**%13,9**
محاسب	**15**	**%41,7**
وظيفة أخرى	**15**	**%41,7**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم(3- 6) نلاحظ أن أكبر نسبة من المستجوبين من أفراد العينة من الموظفين هم المحاسبون والذين يشتغلون في مناصب إدارية أخرى حيث يمثلون نسبة 41,7% ثم يأتي رؤساء المصالح بنسبة13,9% أما المدراء الذين تم استجوابهم فهم يمثلون نسبة 2,8% وهي فئة قليلة من الموظفين وهذا بسبب ارتباطاتهم الوظيفية وكذلك صعوبة الاتصال بهم خاصة في المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البنوك.

5 -الخبرة المهنية:

الجدول رقم(3-7): عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 10 سنوات	17	%47,2
أكثر من 10 سنوات	19	%52,8
المجموع	36	%100

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول يتضح أن أكثر أفراد العينة لهم خبرة مهنية تفوق عشر سنوات وهذا ما إلتمسناه من خلال الزيارة الميدانية، خاصة في مؤسسات البنوك العمومية إذ يمثلون نسبة 52,8% أما النسبة المتبقية والمقدرة ب47,2% فلديهم خبرة اقل من عشر سنوات .

المبحث الثاني:صدق وثبات الإستبانة:

المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي للإستبيان:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة ،وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي بيرسون والذي بين كل عنصر من مجال الإستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه هذا العنصر.

والهدف من دراسة الارتباط هو الكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين متغيرين أو أكثر،وتتراوح درجة العلاقة بين أي متغيرين والتي يعبر عنها باصطلاح معامل الارتباط بين +1،-1.فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من 1 فإن ذلك يعني أن الارتباط قويا بين المتغيرين،وكلما قلت درجة الارتباط كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين[1].

وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة بكل عنصر مع المجال الذي ينتمي إليه:

[1] محفوظ جودة- **التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام spss**- دار وائل للنشر والتوزيع- ط1- الأردن2008 – ص255

الجدول رقم(3–8): معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الأول المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي والدرجة الكلية للمجال

الرقم	المجال الأول	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة sig الإحصائية
01	تفصح هذه المؤسسة عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل شامل.	0,584	0,000
02	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مناسب ومستقل.	0,772	0,000
03	تقوم المؤسسة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	0,615	0,000
04	توفر المؤسسة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في الميزانية.	0,592	0,000
05	تفصح المؤسسة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية.	0,608	0,000
06	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذالك التاريخ.	0,600	0,000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ **المصدر: من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم (3–8) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والبالغة 06 فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المجال الأول

الجدول رقم(3–9): معامل ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثاني المتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل والدرجة الكلية للمجال

الرقم	المجال الأول	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
01	تفصح هذه المؤسسة عن البيانات في صلب قائمة الدخل.	0,679	0,000
02	تفصح المؤسسة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى.	0,739	0,000
03	تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.	0,792	0,000
04	تفصح المؤسسة عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل	0,602	0,000
05	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن المبيعات و الإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستقل.	0,606	0,000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ **المصدر: من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم (3–9) نجد أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الثانية المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل والبالغ عددها 05 فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المجال الثاني.

الجدول رقم(3-10) معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الثالث المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق الملكية والدرجة الكلية للمجال

الرقم	المجال الأول	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
01	تفصح هذه المؤسسة عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية .	0,590	0,000
02	يتم الإفصاح في هذه المؤسسة عن اكبر مستثمر أو أكثر ثلاثة أو حتى أكبر عشرة مستثمرين في الشركة.	0,763	0,000
03	تقوم المؤسسة بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة.	0,670	0,000
04	يتم الإفصاح عن نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالمؤسسة.	0,671	0,000
05	تفصح هذه المؤسسة عن كل بند من بنود الإيرادات والتكاليف والأرباح والخسائر التي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.	0,255	0,133

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ **المصدر: من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم (3-10) نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في التغير في حقوق الملكية والبالغة 05 فقرات، والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيًا عند مستوى دلالة الإحصائية (0.01)، باستثناء العبارة رقم(05) إلا أنه يمكن القول بشكل عام إن هناك اتساقًا داخليًا بين فقرات المجال الثالث.

الجدول رقم(3-11): معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المجال الرابع المتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسيات المحاسبية المتبعة والدرجة الكلية للمجال

الرقم	المجال الأول	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
01	تفصح هذه المؤسسة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	0,299	0,077
02	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.	0,430	0,009
03	تقوم هذه المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة خاضعة لسيطرتها.	0,603	0,000
04	تفصح هذه المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب إهلاك الأصول.	0,571	0,000
05	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد التي تنتمي إليها).	0,385	0,020
06	تقوم هذه المؤسسة بنشر تقارير مالية فتريه (ربع سنوية).	0,539	0,001

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ **المصدر: من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم (3-11) يتضح أن كل معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع المتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة والبالغة 06 فقرات والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة(0.01) باستثناء الفقرة الأولى والخامسة ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات هذا المجال.

وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة الأربعة والدرجة الكلية للإستبانة.

الجدول رقم(3-12): معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة ألأربعة والدرجة الكلية للإستبانة

الرقم	نص مجالات الإستبانة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية sig
01	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية.	0,766	0,000
02	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.	0,874	0,000
03	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق الملكية.	0,790	0,000
04	الإفصاح المحاسبي للسياسيات المحاسبية المتبعة.	0,500	0,002

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ **المصدر: من إعداد الطالب**

يتضح من خلال الجدول رقم (3-12) أن جميع معاملات ارتباط بيرسون في جميع مجالات الإستبانة الأربعة ذات دلالة إحصائية وبدرجة قوية عند مستوى (0.01) بالرغم من استثناء المجال الرابع مما يعني أن درجات أفراد العينة في كل مجال من مجالات الإستبانة ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بدرجاتهم الكلية في الإستبانة. وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي للإستبانة الدراسة وبشكل جيد.

المطلب الثاني:ثبات فقرات الإستبانة:

يعرف ثبات أداة القياس بأنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الظروف والشروط،وإن ثبات نتائج أداة القياس عند إعادة تطبيقها تحت شروط مماثلة يعتبر خاصية ضرورية لجودة الأداة[1] . وقد قمنا بخطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية و طريقة معامل ألفا كرونباخ.

1-طريقة التجزئة النصفية [2]:

حيث تم تقسيم فقرات كل مجال من مجالات الإستبانة، وكذلك الإستبانة ككل إلى جزئين بحيث يشمل الجزء الأول العبارات ذات الأرقام الفردية، ويشمل الجزء الثاني العبارات ذات الأرقام الزوجية، ثم حسبت درجات الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني في كل مجال، وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الجزء الأول والجزء الثاني، ثم تعديل معامل الارتباط باستخدام معادلة بيرسون براون، وهذا حسب المعادلة التالية:

$$\frac{2R}{R+1}$$

حيث **R** هو معامل ارتباط بيرسون

وقد كانت النتائج كما في الجدول رقم (3-13):

[1] حمزة محمد دودين- **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**- دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة-ط 1-الأردن2010- ص209

[2] محفوظ جودة- مرجع سابق- ص 300

الجدول رقم(3-13): معاملات ارتباط بيرسون والثبات لمجالي الإستبانة وكذلك للإستبانة ككل

رقم المجال	مجالات الإستبانة	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
01	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية.	06	0,618	0,763	0,000
02	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.	05	0,728	0,842	0,000
03	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق الملكية.	05	0,392	0,563	0,018
04	الإفصاح المحاسبي للسياسيات المحاسبية المتبعة.	06	0,288	0,447	0,089
	المجموع الكلي للإستبانة	22	0,726	0,841	0,000

مستوى المعنوية الإحصائي حسب عند $\alpha = 0.01$ **المصدر: من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم (3-13) نلاحظ أن معامل ثبات الإستبانة ككل بلغ 0.841 وهو قيمة معنوية إحصائيا كما أن معاملات الارتباط والثبات لمجالات الإستبانة الأربعة (α =0.01) عند مستوى دلالة أيضاً مرتفعة ومعنوية إحصائياً وهذا يؤكد ثبات الإستبانة وصلاحياتها للاستخدام.

2- طريقة ألفاكرونباخ :

يستخدم معامل الثبات ألفاكرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة و أداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياسا يتصف بالصدق والاتساق[1].ومن هذا المنطلق فقد تم

[1] محفوظ جودة- **مرجع سابق** – ص298

استخدام طريقة ألفاكرونباخ لقياس ثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، إن زيادة قيمة ألفاكرونباخ تعني زيادة المصداقية.

الجدول رقم(3-14): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

رقم المجال	مجالات الإستبانة	عدد الفقرات	معاملات ثبات ألفاكرونباخ
01	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية.	06	0,689
02	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.	05	0,718
03	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق الملكية.	05	0,571
04	الإفصاح المحاسبي للسياسيات المحاسبية المتبعة.	06	0,240
	المجموع الكلي للإستبانة	22	0,804

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح من خلال الجدول رقم (3-14) أن معامل ألفاكرونباخ للإستبانة ككل بلغ **0.804** وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات وأيضاً نلاحظ أن معامل الثبات لكل محور مرتفع نوعا ما وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات و الصدق

المبحث الثالث:اختبار فرضيات الدراسة:

المطلب الأول:اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمجروف سمرنوف(1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف -سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .[1]ويوضح الجدول نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 أي أن ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب في هذه الحالة استخدام الاختبارات المعلميه.

الجدول رقم(3-15):اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية.	06	0,634	0,816
الثاني	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.	05	0,682	0,741
الثالث	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة التغير في حقوق الملكية.	05	0,859	0,452
الرابع	الإفصاح المحاسبي للسياسيات المحاسبية المتبعة.	06	0,639	0,809
	جميع الفقرات	22	0,481	0,975

المصدر: من إعداد الطالب

[1] محفوظ جودة- مرجع سابق- ص143

المطلب الثاني: اختبار لعينة واحدة(one sample t-test):

يستخدام اختبار (t) لعينة واحدة (one sample t-test) للحكم على مدى معنوية الفروق بين متوسط عينة ومتوسط المجتمع أو بين متوسط عينة وقيمة ثابتة محددة سلفا. ويقوم برنامج spss بحساب اختبار(t) للعينة الواحدة من خلال استخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة ومتوسط مجتمع[1]:

حيث $\bar{x}$ يمثل المتوسط الحسابي

$$t = \frac{\bar{x}-u}{s/\sqrt{n}}$$

u الوسط الحسابي للمجتمع

s الانحراف المعياري للعينة

n حجم العينة

ولتحليل فقرات الاستبانة ، نعتمد على أن تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها اذا كان مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من60% أو اذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي ،ولإختبار صحة الفرضيات تم إستخدام اختبار الإشارة اللامعلمية (sing test) إذ يستخدم هذا الاختبار للتحقق من مطابقة المتوسط الحسابي لعينة مختارة من مجتمع إحصائي مع وسط ذلك المجتمع،ويستخدم اختبار الإشارة لتحديد اتجاه الفروق بين آراء المجتمع.

ولاختبار صحة الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية[2]:

H0 : u=3

H1 : u≠3

إذا كان sing أقل من 0.05 نقبل الفرضيةH0 حيث يكون آراء أفراد المجتمع تقترب من درجة الحياد(3) أي نسبة 60% وهذا يدل على أن هناك تشتت في آراء المجتمع ،أما إذا كانت sing أكبر من 0.05 نرفض الفرضيةH0 ونقبل الفرضيةH1.

ويشير هذا الاختبار إلى أنه عندما يكون متوسط أراء أفراد العينة على عبارة ما اكبر من الدرجة (3) ، والتي تمثل المتوسط المعياري(الفرضي) أو المحايد للمقياس وبدرجة معنوية إحصائيًا، فإن ذلك يعني أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لمستخدميها من أجل اتخاذ القرارات ، أما إذا كان متوسط الآراء أقل من

[1] محفوظ جودة- مرجع سابق – ص177

[2] محمد خير،سليم ابو زيد- **أساليب التحليل الإحصائي بإستخدام برمجية spss**- دار صفا للطباعة والنشر- ط1- الأردن 2005 ص 152

الدرجة (3) ، وبشكل معنوي إحصائيًا فان ذلك يدل على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية غير كافية لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم.

المقياس المستخدم في استبانه الدراسة هو مقياس ليكارت الخماسي وقد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

الجدول رقم (3-16): مقياس ليكارت الخماسي

أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

وبالتالي كلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت شدة تحقق العبارة والعكس صحيح كلما اقتربنا من الدرجة(1) ، أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلك يكون في الاتجاه المتوسط (الحسابي الفرضي).

ولاختبار الفرضية السابقة استخدم الباحث جدول يبين فيه عدد الإجابات لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بفقرات المجال الأول ونسبته المئوية والوسط الحسابي لكل فقرة ووزنها النسبي وانحرافها المعياري كما في الجدول التالي:

أولا: اختبار t للإفصاح المحاسبي للمعلومات في الميزانية أو المركز المالي:

الجدول رقم (3-17) يمثل نتائج هذا الإختبار

ر	العبارات	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى قيمة t	الدلالة الإحصائية sig
		أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة					
1	تفصح هذه المؤسسة عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل شامل.	06	17	8	5	0	3,6667	0,9258	73,33	4,320	0,000
		%16,7	%47,2	%22,2	%13,9	%00					
2	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مناسب ومستقل.	8	14	9	4	1	3,6667	1,0419	73,33	3,839	0,000
		%22,2	%38,9	%25,0	%11,1	%2,8					
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	6	14	11	5	0	3,5833	0,9373	71,66	3,734	0,001
		%16,7	%38,9	%30,6	%13,9	%00					
4	توفر المؤسسة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في الميزانية.	4	22	10	0	0	3,8333	0,6094	76,66	8,204	0,000
		%11,1	%61,1	%27,8	%00	%00					
5	تفصح المؤسسة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية.	5	13	14	3	1	3,5000	0,9411	70	3,188	0,003
		%13,9	%36,1	%38,9	%8,3	%2,8					
6	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذالك التاريخ.	6	15	9	5	1	3,5556	1,0266	71,11	3,247	0,003
		%16,7	%41,7	%25,0	%13,9	%2,8					
	جميع فقرات المجال الأول						3,6343	0,5784	72,68	6,579	0,000

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عنα α = 0.05

المصدر: من إعداد الطالب

في الجدول رقم (3-17) تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمية والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي حيث تم في التحليل بالاعتماد على النسبة المئوية والوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الأول وكانت النتائج كالتالي:

1 -في الفقرة رقم (01) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.6667 وهو أكبر من الحد المتوسط الحسابي الفرضي (3) وقد بلغ الوزن النسبي 73.33% ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن المؤسسة التي يعملون بها تقوم بالإفصاح عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل شامل،ويوجد نسبة 13.9 % غير موافقة على ذلك وبالتالي يجب على الشركات أن تقوم بمزيد من الإفصاح عن بنود الميزانية بشكل شامل حتى يستفيد من ذلك جميع الأطراف دون استثناء.

2 -في الفقرة رقم (02) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.6667 وهو كذلك أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي في المقياس(3) أما الوزن النسبي فيبلغ 73.33% ومستوى الدلالة في هذه الفقرة هو" 0.000" وبالتالي أقل من 0.05 وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب.أما نسبة 11.10 %فهي غير موافقة ونسبة 2.8%لا توافق وبشدة على أن المؤسسات التي يعملون بها تفصح عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مناسب ومستقل وهذا يدل على وجود نوع من القصور في الإفصاح المحاسبي عن هذه المعلومات ومع ذلك نقوم بقبول الفرضية الصفرية السابقة H0.

3 -في الفقرة رقم (03) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.5833 وهو يقترب كثيرا ويفوق المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس أما الوزن النسبي فيبلغ 71.66% ومستوى دلالة هذه الفقرة هو0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نجد أن أفراد العينة من المؤسسات ترى أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح وبشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.وهناك نسبة 13.9%غير موافقة على ذلك وبالتالي لا يوجد إفصاح مطلق وتام عن هذه المعلومات وبشكل واضح يتم قبول الفرضية الصفرية في هذه الحالة.

4 -في الفقرة رقم (04) بلغ المتوسط الحسابي 3.8333 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي(3) أما الوزن النسبي فقد وصل إلى76.66% وهو يفوق الحد المتوسط،أما مستوى الدلالة هو " 0.000" حيث أنه أقل من 0.05 وبالتالي توجد موافقة من أفراد العينة على أن المؤسسة التي يعملون بها توفر المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها وبشكل مناسب.وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية.

5 -في الفقرة رقم (05) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.5000 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي والمحايد المعتمد في المقياس والوزن النسبي لهذه الفقرة هو 70% ومستوى الدلالة هو" 0.003" وهو أقل من 0.05 وبالتالي فان معظم أفراد العينة يرون أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية.وهناك نسبة 8.3 %غير موافقة ونسبة 2.8%غير موافقة وبشدة وبالتالي يجب على المؤسسات أن تقوم بمزيد من الإفصاح عن هذه المعلومات لإكسابها مزيدا من الشفافية والوضوح،ومع ذلك تقبل الفرضية الصفرية.

6 -في الفقرة رقم (06) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 3.5556 بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (3) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 71.11% وهو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) ومستوى دلالة الفقرة هو"0.003" أقل من 0.05 وبذلك يكون معظم أفراد العينة يرون أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ.وفئة نسبتها 13.9%غير موافقة و2.8%غير موافقة وبشدة على ذلك ورغم كل هذا نقوم بقبول الفرضية الصفرية.

وبصفة عامة وإجمالية يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول تصل إلى 3.6343 وهي تتجاوز المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس(3) أما الوزن النسبي لفقرات المجال الأول هو72.68%يفوق الوزن المحايد(60%) ومستوى الدلالة الكلي " 0.000" أقل من 0.05،وفي هذه الحالة تقبل الفرضية الصفرية H0 ، وبالتالي نستخلص من خلال التحليل أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الميزانية أو المركز المالي كافية لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم وهنا تحققت الفرضية الأولى ،القائلة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الميزانية أو المركز المالي وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

ثانيا:اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل:

الجدول رقم (3-18) الموالي يبن النائج المحصلة من الإختبار

الجدول رقم(3-18): اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل

ر	العبارات	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى قيمة t	الدلالة الإحصائية sig
		أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة					
1	تفصح هذه المؤسسة عن البيانات في صلب قائمة الدخل.	11	13	4	7	1	3,7222	1,1859	74,44	3,654	0,001
		%30,6	%36,1	%11,1	%19,4	%2,8					
2	تفصح المؤسسة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى.	4	16	8	6	2	3,3889	1,0764	67,77	2,168	0,037
		%11,1	%44,4	%22,2	%16,7	%5,6					
3	تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.	11	10	6	5	4	3,5278	1,3624	70,55	2,324	0,026
		%30,6	%27,8	%16,7	%13,9	%11,1					
4	تفصح المؤسسة عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل	5	15	10	4	2	3,4722	1,0552	69,44	2,685	0,011
		%13,9	%41,7	%27,8	%11,1	%5,6					
5	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن المبيعات و الإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستقل.	11	13	9	2	1	3,8611	1,0184	77,22	5,073	0,000
		%30,6	%36,1	%25,0	%5,6	%2,8					
	جميع فقرات المجال الثاني						3.5944	0.7869	71.88	4,536	0.000

مستوى المعنوية الإحصائية عند $\alpha = 0.05$ **المصدر: من إعداد الطالب**

في الجدول رقم (3-18) تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمية والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل حيث تم في التحليل مراعاة النسبة المئوية والوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الثاني وكانت النتائج كالتالي:

1 -في الفقرة رقم (01) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.7222 وهو يقترب ويفوق من المتوسط االحسابي الفرضي والمحايد وقد بلغ الوزن النسبي 74.44% ومستوى الدلالة " 0.001" وهي أقل من 0.05 ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن المؤسسة التي يعملون بها تقوم بالإفصاح عن البيانات في صلب قائمة الدخل، ومع ذلك يوجد بعض الأفراد غير موافقون عن أن المؤسسة التي يعملون بها تقوم بالإفصاح عن البيانات في صلب قائمة الدخل وتمثل هذه الفئة نسبة 19.4% من أفراد العينة.ونسبة 2.8%غير موافقة وبشدة .وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية.

2 -في الفقرة رقم (02) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.3889 وهو كذلك يقترب ويفوق من المتوسط الحسابي الفرضي أما الوزن النسبي فيبلغ 67.77% ومستوى الدلالة في هذه الفقرة هو" 0.037" وبالتالي أقل من 0.05 وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل لسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى ومع ذلك فان نسبة16.7% غير موافقة ونسبة 5.6%غير موافقة وبشدة على أن مؤسساتهم تقوم بهذا الإفصاح مما يجعل هناك غموض في بعض البيانات المالية وبالتالي يصعب فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى. وتقبل الفرضية الصفرية.

3 -في الفقرة رقم (03) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.5278 وهو يقترب كثيرا ويفوق المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس(3) أما الوزن النسبي فيبلغ 70.55% ومستوى دلالة هذه الفقرة هو 0.026 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نجد أن أفراد العينة من المؤسسات ترى أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر،أما نسبة 13.9% غير موافقة ونسبة 11.10%غير موافقة وبشدة عن أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.تقبل الفرضية الصفرية.

4 -في الفقرة رقم (04) بلغ المتوسط الحسابي 3.4722 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3) أما الوزن النسبي فقد وصل إلى69.44% ومستوى الدلالة هو "0.011 " حيث أنه أقل من 0.05 وبالتالي توجد موافقة من أفراد العينة على أن المؤسسة التي يعملون تقوم بالإفصاح عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل.إلا انه يوجد فئة من عينة الدراسة ترى أن المؤسسات التي يعملون بها لا تقوم بالإفصاح الكافي

عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل ويبلغ مجوع هذه النسبة الغيرموافقة11.10%ونسبة 5.6%غير موافقة وبشدة.وهنا تقبل الفرضية الصفرية.

5 -في الفقرة رقم (05) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.8611 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس والوزن النسبي لهذه الفقرة هو 77.22% ومستوى الدلالة هو" 0.000" وهو أقل من 0.05 وبالتالي فان معظم أفراد العينة يرون أن مؤسساتهم تهتم وبشكل كبير بالإفصاح عن المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستق.وتوجد نسبة قليلة قدرها 5.6%غير موافقة ونسبة2.8%غير موافقة وبشدة و ترى أن مؤسساتهم لا تقوم بالإفصاح الكافي عن المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستقل.

وبصفة عامة وإجمالية يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني تصل إلى 3.5944 وهي تتجاوز المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس(3) والوزن النسبي لفقرات المجال الأول هو71.88% يفوق المتوسط المعياري الفرضي المعتمد(60%) ومستوى الدلالة الكلي " 0.000" أقل من 0.05،فتقبل في هذه الحالة الفرضية الصفريةH0 وبالتالي نستخلص من خلال التحليل أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها قائمة الدخل كافية نوعا ما لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم.و بالتالي صحت الفرضية الثانية القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة الدخل وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

ثالثا:اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية لقائمة التغير في حقوق الملكية:

الجدول رقم (3-19) الموالي يبن النتائج المحصلة من الاختبار

ر	العبارات	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى قيمة t	الدلالة الإحصائية Sig
		أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة					
1	تفصح هذه المؤسسة عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية	5	14	15	2	0	3,6111	0,8027	72,22	4,568	0,000
		%13,9	%38,9	%41,7	%5,6	%00					
2	يتم الإفصاح في هذه المؤسسة عن اكبر مستثمر أو أكثر ثلاثة أو حتى أكبر عشرة مستثمرين في الشركة.	11	6	13	4	2	3,5556	1,2058	71,11	2,764	0,009
		%30,6	%16,7	%36,1	%11,1	%5,6					
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة.	6	13	10	5	2	3,4444	1,1069	68,88	2,409	0,021
		%16,7	%36,1	%27,8	%13,9	%5,6					
4	يتم الإفصاح عن نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالمؤسسة.	11	14	5	3	3	3,7500	1,2276	75	3,666	0,001
		%30,6	%38,9	%13,9	%8,3	%8,3					
5	تفصح هذه المؤسسة عن كل بند من بنود الإيرادات والتكاليف والأرباح والخسائر التي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.	5	17	13	1	0	3,7222	0,7410	74,44	5,847	0,000
		%13,9	%47,2	%36,1	%2,8	%00					
	جميع فقرات المجال الثالث						3.6167	0.6295	72.33	5,878	0,000

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عنα $\alpha = 0.05$

المصدر: من إعداد الطالب

في الجدول رقم (3-19) تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمية والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية لقائمة التغير في حقوق الملكية حيث تم في التحليل بالاعتماد على النسبة المئوية والوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الثاني وكانت النتائج كالتالي:

1 -في الفقرة رقم (01) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.6111 وهو يقترب ويزيد من المتوسط الحسابي الفرضي (3) وقد بلغ الوزن النسبي 72.22% ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن المؤسسة التي يعملون بها تقوم بالإفصاح عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية، وهناك فئة قليلة جدا من أفراد عينة الدراسة ترى أن المؤسسات التي يعملون بها لا تقوم بالإفصاح الكافي عن التغير في حقوق الملكية كجزء مستقل من في بياناتها المالية وهذه نسبة تساوي 5.6%.تقبل الفرضية الصفرية.

2 -في الفقرة رقم (02) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.5556 وهو كذلك يقترب ويزيد عن المتوسط الحسابي الفرضي، أما الوزن النسبي فيبلغ 71.11% ومستوى الدلالة في هذه الفقرة هو" 0.009" وبالتالي أقل من 0.05 وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن أكبر مستثمر أو أكثر ثلاثة أو حتى اكبر عشرة مستثمرين في المؤسسة ومع ذلك فان نسبة 11.10% غير موافقة ونسبة 5.6% غير موافقة وبشدة على أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح عن اكبر مستثمر أو أكثر ثلاثة أو حتى اكبر عشرة مستثمرين في المؤسسة.تقبل الفرضية الصفرية.

3 -في الفقرة رقم (03) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.4444 وهو يفوق المتوسط المعياري الفرضي المعتمد في المقياس(3) ،أما الوزن النسبي فيبلغ 68.88% ومستوى دلالة هذه الفقرة هو" 0.021" وهو أقل من 0.05 وبالتالي نجد أن أفراد العينة من المؤسسات ترى أن مؤسساتهم تقوم بالإفصاح بصورة منفصلة عن رأس المال المصرح به والمصدر ورأس المال غير المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم وأي حركات تحدث لرأس المال في الفترة،أما نسبة13.9% من أفراد العينة لا توافق ونسبة 5.6 % لا توافق وبشدة على هذا الرأي. تقبل الفرضية الصفرية.

4 -في الفقرة رقم (04) بلغ المتوسط الحسابي 3.7500 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)،أما الوزن النسبي فقد وصل إلى 75% ومستوى الدلالة هو " 0.001 " حيث أنه أقل من 0.05 وبالتالي توجد موافقة من أفراد العينة على أن المؤسسة التي يعملون تقوم بالإفصاح عن نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالمؤسسة. إلا انه يوجد فئة من عينة الدراسة ترى أن المؤسسات التي يعملون بها لا تقوم بالإفصاح الكافي عن

نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالمؤسسة ويبلغ مجموع هذه النسبة الغير موافقة 8.3% ونسبة 8.3%غير موافقة وبشدة.تقبل الفرضية الصفرية.

5 -في الفقرة رقم (05) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.7222 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس(3) والوزن النسبي لهذه الفقرة هو 74.44% ومستوى الدلالة هو0.000" وهو أقل من 0.05 وبالتالي فان معظم أفراد العينة يرون أن مؤسساتهم تهتم وبشكل كبير بالإفصاح عن كل بند من بنود الإيرادات والتكاليف والأرباح والخسائر التي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية. وتوجد نسبة قليلة جدا قدرها 2.8% ترى أن مؤسساتهم لا تقوم بالإفصاح الكافي عن هذه المعلومات.تقبل الفرضية الصفرية.

وبصفة عامة وإجمالية يتضح من خلال الجدول رقم (19) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث تصل إلى 3.6167 وهي تتجاوز المتوسط المعياري الفرضي المعتمد في المقياس(3) والوزن النسبي لفقرات المجال الثالث هو72.33% وهو يفوق (60%) الحد المتوسط ومستوى الدلالة الكلي " 0.000" أقل من 0.05، وفي هذه الحالة تقبل الفرضية الصفرية H0 ، وبالتالي نستخلص من خلال التحليل أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية تسمح بقدر كافي لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم ومن هنا نتأكد من صحة الفرضية الثالثة، التي تقول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

رابعا:اختبارt للإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة:

الجدول رقم(3-20) يبين النتائج.

ر	العبارات	التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى قيمة t	الدلالة الإحصائية Sig
		أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة					
1	تفصح هذه المؤسسة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	7	20	6	2	1	3,8333	0,9102	76,66	5,493	0,000
		%19,4	%55,6	%16,7	%5,6	%2,8					
2	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.	7	14	11	4	0	3,6667	0,9258	73,33	4,320	0,000
		%19,4	%38,9	%30,6	%11,1	%00					
3	تقوم هذه المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها.	11	16	7	2	0	4,0000	0,8618	80	6,961	0,000
		%30,6	%44,4	%19,4	%5,6	%00					
4	تفصح هذه المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب إهلاك الأصول.	6	17	11	2	0	3,7500	0,8062	75	5,582	0,000
		%16,7	%47,2	%30,6	%5,6	%00					
5	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد التي تنتمي إليها).	6	8	9	7	6	3,0278	1,3413	60,55	0,124	0,902
		%16,7	%22,2	%25,0	%19,4	%16,7					
6	تقوم هذه المؤسسة بنشر تقارير مالية فتريه (ربع سنوية).	4	7	16	6	3	3,0833	1,0790	61,66	0,463	0,646
		%11,1	%19,4	%44,4	%16,7	%8,3					
	جميع فقرات المجال الرابع						3.5602	0.4580	71.20	7,339	0,000

مستوى المعنوية الإحصائية حسب عنα α = 0.05

المصدر: من إعداد الطالب

في الجدول رقم (3-20) تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمية والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة حيث تم في الاعتماد على النسبة المئوية والوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الثاني وكانت النتائج كالتالي:

1 -في الفقرة رقم (01) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.8333 وهو يتجاوز من المتوسط الحسابي الفرضي (3)،وقد بلغ الوزن النسبي 76.66% ومستوى الدلالة " 0.000" وهي أقل من 0.05 ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم أفراد العينة توافق على أن المؤسسة التي يعملون بها تقوم بالإفصاح في التقارير المالية عن السياسات الحماسبية المطبقة، وهناك فئة قليلة من أفراد عينة الدراسة ترى أن المؤسسات التي يعملون بها لا تقوم بالإفصاح في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة، وهذه نسبة تساوي 5.6% ونسبة 2.8% لا توافق وبشدة.تقبل الفرضية الصفرية.

2 -في الفقرة رقم (02) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.6667 وهو كذلك يتجاوز من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، أما الوزن النسبي فيبلغ 73.33% ومستوى الدلالة في هذه الفقرة هو" 0.000" وبالتالي أقل من 0.05 وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسساتهم تقوم بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا. ومع ذلك فان نسبة11.10% غير موافقة على أن مؤسساتهم تقوم بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا. تقبل الفرضية الصفرية.

3 -في الفقرة رقم (03) يشير المتوسط الحسابي إلى 4.0000 وهو يفوق المتوسط الحسابي الفرضي و المعتمد في المقياس(3)،أما الوزن النسبي فيبلغ 80% ومستوى دلالة هذه الفقرة هو"0.000" وهو أقل من 0.05 وبالتالي نجد أن معظم أفراد العينة من المؤسسات ترى أن مؤسساتهم تقوم بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة خاضعة لسيطرتها،ويوجد نسبة قليلة تقدرب5.9% غير موافقة على ذلك.تقبل الفرضية الصفرية.

4 -في الفقرة رقم (04) بلغ المتوسط الحسابي 3.7500 و هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي والمحايد(3)، أما الوزن النسبي فقد وصل إلى 75% ومستوى الدلالة هو " 0.000 " حيث أنه أقل من 0.05 وبالتالي توجد موافقة من أفراد العينة على أن المؤسسة التي يعملون بها تقوم بالإفصاح عن معلومات بخصوص طرق إهلاك الأصول،وهناك فئة قليلة من أفراد عينة الدراسة ترى عكس ذلك ولا توافق على هذا الرأي وتقدر ب5.6%. تقبل الفرضية الصفرية.

5 -في الفقرة رقم (05) يشير المتوسط الحسابي إلى 3.0278 وهو أعلى بقليل من المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقياس(3) والوزن النسبي لهذه الفقرة هو 60.85% ومستوى الدلالة هو" 0.902" وهو أكبر من

0.05 وبالتالي فان أفراد العينة يرون أن مؤسساتهم لا تقوم بتطبيق معايير محاسبية محلية(خاصة بالبلد التي تنتمي إليها).ويوجد فئة لا بأس بها تقدر ب 19.40% لا توافق ونسبة 16.70%لا توافق وبشدة على المؤسسات التي يعملون بها لا تقوم بتطبيق معايير محاسبية محلية.وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلةH1.

6 -في الفقرة رقم (06) نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 3.0833 بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي المعتمد في المقاس(3)،أما الوزن النسبي فيبلغ 61.66% ومستوى دلالة الفقرة هو" 0.646" أكبر من 0.05 وبذلك يكون هنالك تشتت في أفراد العينة يرون أن مؤسساتهم تقوم بنشر تقارير مالية فتريه (ربع سنوية). فنسبة 16.70%لا توافق ونسبة 8.3% لا توافق وبشدة على أن المؤسسات التي يعملون بها تقوم بنشر تقارير مالية فتريه(ربع سنوية).هنا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلةH1.

وبصفة عامة وإجمالية يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع تصل إلى 3.5602 وهي تتجاوز المتوسط الفرضي المعتمد في المقياس(3)، والوزن النسبي لفقرات المجال الثالث هو 71.20% وهو يفوق كذلك الحد المتوسط للوزن النسبي المعتمد(60%) ومستوى الدلالة الكلي "0.000" أقل من 0.05، وفي هذه الحالة تقبل الفرضية الصفريةH0 ، وبالتالي نستخلص من خلال التحليل أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في السياسات المحاسبية المتبعة تكفي لمستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم ومن هذه النتائج نتأكد من صحة الفرضية الرابعة القائلة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في السياسات المحاسبية المتبعة وبين كفايتها في اتخاذ القرارات السليمة من طرف مستخدميها.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية، فهو الذي يقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تظليل لدى قمت ببحثي هذا حتى أتعرف على المصادر الرئيسية في اتخاذ القرارات. و تبحث هذه الدراسة على أهم مشكلة من المشاكل التي تواجه المستثمرين والعملاء وفئات عديدة من المجتمع الاقتصادي.

وقد تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة،عن طريق الاستبانة في جمع البيانات حيث ثم توزيعها على عينة عشوائية من موظفي البنوك والمؤسسات الاقتصادية الموجودة داخل إقليم ولاية ورقلة.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الجيد والممتاز في القوائم المالية هو الذي يمكن المستفيد منه من كل ما يحتاجه من معلومات محاسبية مختلفة.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، معايير المحاسبية.

Abstract:

The aim of this study was to investigate the disclosure of accounting, which is one of the important issues in financial accounting, is that which provides accounting information to users in some detail and transparency, without ambiguity or shading to my research this until you get to know the main sources in the decision-making. This study and the most important of the problems faced by investors, customers, and several categories of the economic community.
It was in this study using descriptive analytical method to achieve the objectives of the study, through the questionnaire to collect data where then distributed to a random sample of employees of banks and economic institutions within the territory of the mandate and Ouargla.
And findings of this study suggest that the disclosure of the accounting of good and excellent in the financial statements is that it can be the beneficiary of all the needs of different accounting information.
The opening words: Disclosure accounting, accounting information, financial statements, accounting standards.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

أ -الكتب:

1 -أمين السيد أحمد لطفي – **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** –دار الثقافة – ط1- الإسكندرية 2008

2 - احمد حسين علي حسين-**نظام المعلومات المحاسبية**- مكتبة الإشعاع- الإسكندرية 1997

3 -أحمد نور- **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية، القياس والتقويم والإفصاح**-الدار الجامعية للنشر والتوزيع- الإسكندرية2004

4 -أحمد محمد نور ،شحاته السيد شحاته - **مبادئ المحاسبية المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية** - الدار الجامعية- الإسكندرية 2008 .

5 -السيد عبد المقصود ديبان-محمد القيومي -**تصميم نظام المعلومات المحاسبي** -مؤسسة الشباب – الجامعة الإسكندرية1996

6 -السيد عبد المقصود دبيان ،كمال الدين الدهراوي ،ناصر نور الدين عبد اللطيف - **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**– الدار الجامعية للنشر والتوزيع- الإسكندرية 2005

7 -برهان، محمد نور و رحو، غازي ابراهيم- **نظم المعلومات المحاسبية**- دار المناهج- ط2 -عمان 2001

8 -حسين القاضي ،مأمون حمدان-**المحاسبة الدولية**- دار الثقافة للنشر والتوزيع- سوريا 2008

9 - حسين بلعجوز - **نظام المعلومات المحاسبة ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية** - مؤسسة الثقافة الجامعة - الجزائر

10 حسين، احمد حسين علي- **نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية**– الدار الجامعية الإسكندرية2004

11 -حفناوي محمد يوسف– **نظم المعلومات المحاسبية**– دار وائل للنشر-الأردن - بدون سنة نشر

12 -حمزة محمد دودين- **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**- دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة-ط1-الأردن2010

13 خالد جمال الجعارات – **معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS** –إثراء للنشر و التوزيع ط1 2008

14 –رضوان حلوه حنان– **النمودج المحاسبي المعاصر من المبادىء الى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**–دار وائل للنشر– ط2–الأردن 2006

15 –سونيا محمد البكري ،إبراهيم سلطان – **نظم المعلومات الإدارية** – دار النشر الجامعية الجديدة – الإسكندرية 2002

16 –صلاح الدين عبد المنعم مبارك–**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**– دار الجامعة الجديدة للنشر– الاسكندرية2001

17 –طارق عبد العال– **حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المبادئ والمفاهيم التجارب والمتطلبات** – الدار الجامعية– جامعة عين الشمس 2007–2008

18 طارق عبد العال حماد – **موسوعة معايير المحاسبة –** جامعة عين شمس، الدار الجامعية –ج1– مصر2004

19 – طارق عبد العال حماد– **عرض القوائم المالية**– جامعة عين الشمس الدار الجامعية2003/2002

20 عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي –**الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**– مكتبة الحرية للنشر والتوزيع 2008

21 عبد الحي مرعي جامعة الإسكندرية –**المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات** – مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية 1993

22 عبد الرزاق محمد القاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**–ط1– مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع–عمان– الأردن 1998

23 فايز سليم حداد المحاسبة المالية كلية إدارة الأعمال الجامعة الأردنية دار الحامد للنشر والتوزيع 2010

24 محمد الفيومي محمد وآخرون–**نظم معلومات المحاسبة**–دار الجامعة الجديدة للنشر–الإسكندرية 2002

25 – محمد مطر– **مبادئ المحاسبة المالية** – دار وائل– ط4 – عمان 2007

26 محمد مصطفى سليمان –**دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري** – الدار الجامعية الإسكندرية 2009

27 -محمد خير،سليم ابو زيد- **أساليب التحليل الإحصائي بإستخدام برمجية spss**- دار صفا للطباعة والنشر- ط1- الأردن 2005

28 محفوظ جودة- **التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام spss**- دار وائل للنشر والتوزيع- ط 1- الأردن2008

29 - محمد عباس بدوى - عبد الوهاب نصر على ،المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات ،الناشر المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2008

30 -محمد عباس بدوي-**المحاسبة وتحليل القوائم المالية**- المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2009

31 محمد سمير الصبان-**دراسات في المحاسبة المالية و أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي**-الدار الجامعية للطباعة والنشر- بيروت بدون سنة نشر

32 مصطفى رضا عبد الرحمن ، يحي احمد قللى-**مبادئ المحاسبة المالية**- مركز الإسكندرية للكتاب 1996

33 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة- **تحليل القوائم المالية** – دار المسيرة-ط1- عمان 2006

34 كمال الدين الدهراوي، سمير كمال محمد -**نظم المعلومات المحاسبية** -دار الجامعة الجديدة النشر - الإسكندرية 2000

35 كمال الدين مصطفى الدهراوي- **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تقنيات المعلومات**-المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية2007

36 كاسيم محمد ابراهيم ،وأخرون – **نظم المعلومات المحاسبية** -وحدة الحدباء للطباعة والنشر- الموصل- العراق 2003

37 وصفي عبد الفاتح أبو المكارم – **المحاسبة المالية المتوسطة كلية التجارة** – الدار الجامعية الجديدة للنشر - الإسكندرية 2000

38 ثناء على القباني-**نظم المعلومات المحاسبية**-كلية التجارة جامعة المنوفية الدار الجامعية 2008

ب – المجلات والدوريات العلمية :

1 -أحمد مخلوف- **الأزمة العالمية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات**-الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21أكتوبر2009 جامعة فرحات عباس-سطيف

2 -احمد لعماري -**طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**-مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 01 -نوفمبر 2002

3 - أحمد طرطار- شوقي جباري - **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة** – الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق يومي 26/25/ماي/2010 المركز الجامعي سوق أهراس- الجزائر

4 -احمد زغدار ، محمد سفير – جامعة الجزائر- **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**-مجلة الباحث بجامعة ورقلة العدد 2009/07

5 -جن افرج زوينة – **القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية** – الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق يومي 26/25/ماي/2010 المركز الجامعي سوق أهراس- الجزائر

6 -حكيمة بوسلمة- **عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01** – بملتقى دولي تحث عنوان: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS- **جامعة البليدة**– أكتوبر2009

7 -حسين علي خشارمه- **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم30** – مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 17(1) 2003 قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة

8 -حسين مصطفى هلالي -ندوة الدعم المؤسسي و المعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة،ورشة عمل(**أمن ونظم المعلومات**) جامعة الدول العربية بشرم الشيخ بمصر 2004

9 - مجدي محمد سامي - **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم القوائم مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** – جامعة الإسكندرية العدد رقم (2) المجلد رقم (46) يوليو 2009

10 -مسعود صديقي و مرزوقي مرزوقي - **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود** - الملتقى الدولي حول النظام ا لمحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي: 17-18 جانفي2010

11 -نورالدين بهلول ، دغمان زوبير - **اثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة** –الملتقى الوطني حول : معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق يومي 25/26/ماي/2010 المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر

12 - لطيف زيود، ماهرالأمين، منيرة المهندس -**تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري** - مجلة جامعة تشرين،العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4) 2005سوريا ص192

13 -قصابي الياس - **عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية** - الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق يومي 25/26/ماي/2010 المركز الجامعي سوق أهراس،الجزائر

ج- الرسائل و الأطاريح الجامعية:

1 -صلاح حواس- **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر2008

2 -عبد المنعم عطا العلول -**دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة** -مذكرة ماجستير بالجامعة الاسلامية بغزة 2009

3 -محمد محسن عوض مقلد-**نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الإختياري** -مذكرة ماجستر بجامعة طانطا بمصر2008

4 -نوفان حامد محمد العليمات-**القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق،سوريا2010

5 -درحمون هلال -**نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة يوسف بن خدة – الجزائر2005

ثانيا المراجع الأجنبية:

1- Bemard Raffoumier-**les normes comptables(ias/ifrs)**-2 édition, economica,paris,france 2005

2-Maxime baly-**les enjeux de la normalisation comptable international**-tema 2004

3- Presentation of financial statments,on the websire(**IAS1**)

مواقع إنترنت: Sites Internets

1- www.iasb.org

2- www.Sqarra.com

3-www.rsscrs.info

4- www.kanatakji.com/fiqh/files/manage/917.doc

5-www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php

6-www.planetema.net

7-www.alaswaq.net

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية التي تمت على مستوى البنوك العمومية والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة فقد تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

1 -إن البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبهم.أما الشركات الخاصة فتقوم بالإفصاح ولكن بشيء من التحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها في الميزانية أو المركز المالي .

2 -إن مؤسسات الحكومة بصفة عامة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل دون لبس وتضليل فهي تطبق الإفصاح الشامل والكافي وعلى هذا الأساس فان القرارات المتخذة من طرف أصحاب الاهتمام بالمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل يكون دقيق وجيد لان هناك قدر كبير من الحقائق في هذه القائمة المعدة من طرف مؤسسات الدولة عكس المؤسسات الخاصة التي لا تقوم بالإفصاح الكامل عن قائمة الدخل فأغلب هذه المؤسسات تقوم بالتحايل على مصلحة الضرائب خاصة في هذه القائمة.

3 -من خلال اطلعنا على آراء أفراد المؤسسات على قائمة التغير في حقوق الملكية سواء تعلق الأمر بالإفصاح عن حقوق الملكية بشكل مستقل في البيانات المالية أو الإفصاح عن أكبر مستثمر أو أكثر من داخل الشركة والإفصاح عن نسبة الأسهم المملوكة من طرف العاملين بالشركة فقد أجمعت أغلب هذه الأفراد على أن هناك إفصاح جيد وكافي يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإستراتيجية في المؤسسة أو خارج المؤسسة.

4 – هناك اهتمام واضح وجيد من قبل البنوك والمؤسسات العمومية على السياسات المحاسبية المتبعة في هذه المؤسسات مما يكسبها مصداقية في المعلومات وبالتالي الاعتماد عليها بشكل كبير حيث أن اغلب المؤسسات تقوم بالإفصاح المحاسبي عن السياسات المحاسبية المطبقة سواء تعلق الآمر بتطبيق معايير محاسبية دولية أو القيام بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة لنفس الشركة أو من خلال الإفصاح عن طرق حساب إهلاك الأصول أو القيام بنشر تقارير مالية فتريه وبالتالي يمكن لأصحاب القرارات الاستفادة بقدر لأبأس به من المعلومات.

5 -من خلال نتائج الاستبيان نجد أن المؤسسات تقوم بتطبيق المعايير الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وهذا يدل على مواكبة العصر والتطورات الحاصلة على مستوى المحاسبة المالية والدولية وبالتالي تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها على الصعيد المحلي والدولي.

ثانيا:التوصيات

1 -على الدولة بمختلف مؤسساتها فرض المزيد من الرقابة على المؤسسات الخاصة والأجنبية من أجل إجبارها على الإفصاح الشامل والكافي للمعلومات المحاسبية في جميع المجالات.

2 -على المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعملها على معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والإفصاح في المعلومات.

3 -على المؤسسات الحكومية والخاصة بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو طلاب جامعات من أجل الاعتماد عليها في البحوث والدراسات العلمية أو الدولة المتمثلة في مصلحة الضرائب.

4 -يجب إعطاء صورة صادقة على المؤسسات بما تقوم به من عمليات مهما كان نوعها سواء تعلق بالأمور الداخلية أو الخارجية.

5 -ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

الملاحق

الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـي و الحث العلمـي

جامعـة قاصـدي مربـاح – ورقلـة-

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية

ماستر دراسات محاسبية وجبائية

الطالب : بالعيد محمد الكامل

أخي المشرف(ة) تحية طيبة :

لي عظيم الشرف والاحترام أن أضع بين أيدكم هذه الاستبيان من أجل مساعدتنا في إعداد مذكرة التخرج بعنوان **(دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها)** و نرجو من سيادتكم السامية أن تساعدونا بقدر الإمكان و تجيبوننا عن هذا الاستبيان بكل حرية .

أولا:البيانات العامة :

1 -الجنس : أ- ذكر ☐ ب – أنثى ☐

2 -العمر : أ- أقل من 30 سنة ☐ ب- فوق 30 سنة ☐

3 -المستوى التعليمي: أ- جامعي ☐ ب- ثانوي ☐ ج- متوسط ☐

4 -المستوى الوظيفي:

أ- مدير: ☐ ب- رئيس مصلحة: ☐

ج- محاسب: ☐ د- وظيفة أخرى: ☐

5 -الأقدمية (الخبرة):

أ -أقل من 10 سنوات: ☐ ب- أكثر من 10 سنوات ☐

الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في الميزانية أو المركز المالي.

الرقم	البيان	أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
01	تفصح هذه المؤسسة عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل شامل.					
02	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مناسب ومستقل.					
03	تقوم المؤسسة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.					
04	توفر المؤسسة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة المركز المالي.					
05	تفصح المؤسسة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية					
06	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والمرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ.					

. الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.

الرقم	البيان	أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
01	تفصح هذه الشركة عن البيانات في صلب قائمة الدخل.					
02	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى.					
03	تفصح الشركة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.					
04	تفصح الشركة عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل					
05	تهتم الشركة بالإفصاح عن المبيعات و الإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستقل.					

الرقم	البيان	أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
01	التغيرات عن الشركة تفصح هذه بياناتها في مستقل كجزء في حقوق الملكية المالية .					
02	يتم الإفصاح في هذه الشركة عن اكبر مستثمر أو أكثر ثلاثة أو حتى أكبر عشرة مستثمرين في الشركة.					
03	عن منفصلة بصورة بالإفصاح الشركة تقوم ورأس والمصدر به المصرح المال رأس للأسهم الاسمية والقيمة المدفوع المال غير الفترة. في المال لرأس تحدث وأي حركات					
04	يتم الإفصاح عن نسبة الأسهم التي يمتلكها أشخاص من العاملين بالشركة.					
05	تفصح هذه الشركة عن كل بند من بنود الإيرادات والتكاليف والأرباح والخسائر التي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.					

الرقم	البيان	أوافق وبشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
01	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.					
02	تقوم هذه الشركة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.					
03	تقوم هذه الشركة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة خاضعة لسيطرتها.					
04	تفصح هذه الشركة عن معلومات بخصوص طرق حساب إهلاك الأصول.					
05	تقوم هذه الشركة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد التي تنتمي إليها).					
06	تقوم هذه الشركة بنشر تقارير مالية فتريه (ربع سنوية).					

1 – نتيجة spss خصائص وسمات عينة الدراسة

التكرار والنسب المئوية لعنصر الجنس P1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	24	66,7	66,7	66,7
	2,00	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

التكرار والنسب المئوية لعنصر العمر P2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	15	41,7	41,7	41,7
	2,00	21	58,3	58,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

التكرار والنسب المئوية لعنصر المستوى التعليمي P3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	14	38,9	38,9	38,9
	2,00	17	47,2	47,2	86,1
	3,00	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

التكرار والنسب المئوية لعنصر المستوى *الوظيفي* P4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	5	13,9	13,9	16,7
	3,00	15	41,7	41,7	58,3
	4,00	15	41,7	41,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

التكرار والنسب المئوية لعنصر الخبرة المهنية P5

		Frequency	Percent	Valid Percent	mulative Percent
id	0	17	47,2	47,2	47,2
	0	19	52,8	52,8	100,0
	al	36	100,0	100,0	

2 – نتجة spss صدق الاتساق الداخلي للاستبيان(معامل الارتباط بيرسون)

Correlations

		total1	B1
total1	Pearson Correlation	1	,584**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
B1	Pearson Correlation	,584**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		total1	B2
total1	Pearson Correlation	1	,772**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
B2	Pearson Correlation	,772**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		total1	B3
total1	Pearson Correlation	1	,615**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
B3	Pearson Correlation	,615**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		total1	B4
total1	Pearson Correlation	1	,592**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
B4	Pearson Correlation	,592**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		total1	B5
total1	Pearson Correlation	1	,608**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
B5	Pearson Correlation	,608**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		total1	B6
total1	Pearson Correlation	1	,600**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
B6	Pearson Correlation	,600**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total2	R1
Total2	Pearson Correlation	1	,679**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
R1	Pearson Correlation	,679**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total2	R2
Total2	Pearson Correlation	1	,739**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
R2	Pearson Correlation	,739**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total2	R3
Total2	Pearson Correlation	1	,792**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
R3	Pearson Correlation	,792**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total2	R4
Total2	Pearson Correlation	1	,602**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
R4	Pearson Correlation	,602**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total2	R5
Total2	Pearson Correlation	1	,606**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
R5	Pearson Correlation	,606**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total3	D1
Total3	Pearson Correlation	1	,590**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
D1	Pearson Correlation	,590**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total3	D2
Total3	Pearson Correlation	1	,763**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
D2	Pearson Correlation	,763**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total3	D3
Total3	Pearson Correlation	1	,670**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
D3	Pearson Correlation	,670**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total3	D4
Total3	Pearson Correlation	1	,671**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
D4	Pearson Correlation	,671**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total3	D5
Total3	Pearson Correlation	1	,255
	Sig. (2-tailed)		,133
	N	36	36
D5	Pearson Correlation	,255	1
	Sig. (2-tailed)	,133	
	N	36	36

Correlations

		Total4	S1
Total4	Pearson Correlation	1	,299
	Sig. (2-tailed)		,077
	N	36	36
S1	Pearson Correlation	,299	1
	Sig. (2-tailed)	,077	
	N	36	36

Correlations

		Total4	S2
Total4	Pearson Correlation	1	,430**
	Sig. (2-tailed)		,009
	N	36	36
S2	Pearson Correlation	,430**	1
	Sig. (2-tailed)	,009	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total4	S3
Total4	Pearson Correlation	1	,603**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
S3	Pearson Correlation	,603**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total4	S4
Total4	Pearson Correlation	1	,571**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
S4	Pearson Correlation	,571**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total4	S4
Total4	Pearson Correlation	1	,571**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
S4	Pearson Correlation	,571**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		Total4	S5
Total4	Pearson Correlation	1	,385*
	Sig. (2-tailed)		,020
	N	36	36
S5	Pearson Correlation	,385*	1
	Sig. (2-tailed)	,020	
	N	36	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		Total4	S6
Total4	Pearson Correlation	1	,539**
	Sig. (2-tailed)		,001
	N	36	36
S6	Pearson Correlation	,539**	1
	Sig. (2-tailed)	,001	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		totalG	total1
totalG	Pearson Correlation	1	,766**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
total1	Pearson Correlation	,766**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		totalG	Total2
totalG	Pearson Correlation	1	,874**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
Total2	Pearson Correlation	,874**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		totalG	Total3
totalG	Pearson Correlation	1	,790**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
Total3	Pearson Correlation	,790**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		totalG	Total4
totalG	Pearson Correlation	1	,500**
	Sig. (2-tailed)		,002
	N	36	36
Total4	Pearson Correlation	,500**	1
	Sig. (2-tailed)	,002	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

3-نتيجة spss طرقة التجزئة النصفية

Correlations

		bb1	bb2
bb1	Pearson Correlation	1	,618**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
bb2	Pearson Correlation	,618**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		rr1	rr2
rr1	Pearson Correlation	1	,728**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
rr2	Pearson Correlation	,728**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		dd1	dd2
dd1	Pearson Correlation	1	,392*
	Sig. (2-tailed)		,018
	N	36	36
dd2	Pearson Correlation	,392*	1
	Sig. (2-tailed)	,018	
	N	36	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		ss1	ss2
ss1	Pearson Correlation	1	,288
	Sig. (2-tailed)		,089
	N	36	36
ss2	Pearson Correlation	,288	1
	Sig. (2-tailed)	,089	
	N	36	36

Correlations

		koul11	koul22
koul11	Pearson Correlation	1	,726**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	36	36
koul22	Pearson Correlation	,726**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

3- نتيجة spss معامل الثبات(طريقة ألفاكرونباخ)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,718	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,571	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,689	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,804	22

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,240	6

4- نتيجة spss اختبار التوزيع الطبيعي(sample kolmogorov-smirnov)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		total1	Total2	Total3	Total4	totalG
N		36	36	36	36	36
Normal Parameters[a,,b]	Mean	3,6343	3,5944	3,6167	3,5602	3,6014
	Std. Deviation	,57848	,78629	,62951	,45800	,46426
Most Extreme Differences	Absolute	,106	,114	,143	,106	,080
	Positive	,096	,102	,094	,106	,073
	Negative	-,106	-,114	-,143	-,086	-,080
Kolmogorov-Smirnov Z		,634	,682	,859	,639	,481
Asymp. Sig. (2-tailed)		,816	,741	,452	,809	,975

a. Test distribution is Normal.

5-نتيجة spss اختبار فرضيات الدراسة:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
B1	36	3,6667	,92582	,15430
B2	36	3,6667	1,04198	,17366
B3	36	3,5833	,93732	,15622
B4	36	3,8333	,60945	,10157
B5	36	3,5000	,94112	,15685
B6	36	3,5556	1,02663	,17110
TOTAL1	36	3,6343	,57848	,09641

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
B1	4,320	35	,000	,66667	,3534	,9799
B2	3,839	35	,000	,66667	,3141	1,0192
B3	3,734	35	,001	,58333	,2662	,9005
B4	8,204	35	,000	,83333	,6271	1,0395
B5	3,188	35	,003	,50000	,1816	,8184
B6	3,247	35	,003	,55556	,2082	,9029
TOTAL1	6,579	35	,000	,63426	,4385	,8300

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
R1	36	3,7222	1,18590	,19765
R2	36	3,3889	1,07644	,17941
R3	36	3,5278	1,36248	,22708
R4	36	3,4722	1,05522	,17587
R5	36	3,8611	1,01848	,16975
TOTAL2	36	3,5944	,78629	,13105

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
R1	3,654	35	,001	,72222	,3210	1,1235
R2	2,168	35	,037	,38889	,0247	,7531
R3	2,324	35	,026	,52778	,0668	,9888
R4	2,685	35	,011	,47222	,1152	,8293
R5	5,073	35	,000	,86111	,5165	1,2057
TOTAL2	4,536	35	,000	,59444	,3284	,8605

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
D1	36	3,6111	,80277	,13380
D2	36	3,5556	1,20581	,20097
D3	36	3,4444	1,10698	,18450
D4	36	3,7500	1,22766	,20461
D5	36	3,7222	,74108	,12351
TOTAL3	36	,6167	,62951	,10492

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	g. (2-tailed)	an Difference	Lower	Upper
D1	4,568	35	,000	,61111	,3395	,8827
D2	2,764	35	,009	,55556	,1476	,9635
D3	2,409	35	,021	,44444	,0699	,8190
D4	3,666	35	,001	,75000	,3346	1,1654
D5	5,847	35	,000	,72222	,4715	,9730
TOTAL3	5,878	35	,000	,61667	,4037	,8297

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
S1	36	3,8333	,91026	,15171
S2	36	3,6667	,92582	,15430
S3	36	4,0000	,86189	,14365
S4	36	3,7500	,80623	,13437
S5	36	3,0278	1,34134	,22356
S6	36	3,0833	1,07902	,17984
TOTAL4	36	3,5602	,45800	,07633

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
S1	5,493	35	,000	,83333	,5253	1,1413
S2	4,320	35	,000	,66667	,3534	,9799
S3	6,961	35	,000	1,00000	,7084	1,2916
S4	5,582	35	,000	,75000	,4772	1,0228
S5	,124	35	,902	,02778	-,4261	,4816
S6	,463	35	,646	,08333	-,2818	,4484
TOTAL4	7,339	35	,000	,56019	,4052	,7152

6- نتيجة spss تكرارات ونسب عبارات الاستبانة:

B1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	5	13,9	13,9	13,9
	3,00	8	22,2	22,2	36,1
	4,00	17	47,2	47,2	83,3
	5,00	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	4	11,1	11,1	13,9
	3,00	9	25,0	25,0	38,9
	4,00	14	38,9	38,9	77,8
	5,00	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	5	13,9	13,9	13,9
	3,00	11	30,6	30,6	44,4
	4,00	14	38,9	38,9	83,3
	5,00	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	3,00	10	27,8	27,8	27,8
	4,00	22	61,1	61,1	88,9
	5,00	4	11,1	11,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	3	8,3	8,3	11,1
	3,00	14	38,9	38,9	50,0
	4,00	13	36,1	36,1	86,1
	5,00	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	5	13,9	13,9	16,7
	3,00	9	25,0	25,0	41,7
	4,00	15	41,7	41,7	83,3
	5,00	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

R1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	7	19,4	19,4	22,2
	3,00	4	11,1	11,1	33,3
	4,00	13	36,1	36,1	69,4
	5,00	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

R2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	2	5,6	5,6	5,6
	2,00	6	16,7	16,7	22,2
	3,00	8	22,2	22,2	44,4
	4,00	16	44,4	44,4	88,9
	5,00	4	11,1	11,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

R3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	4	11,1	11,1	11,1
	2,00	5	13,9	13,9	25,0
	3,00	6	16,7	16,7	41,7
	4,00	10	27,8	27,8	69,4
	5,00	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

R4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	2	5,6	5,6	5,6
	2,00	4	11,1	11,1	16,7
	3,00	10	27,8	27,8	44,4
	4,00	15	41,7	41,7	86,1
	5,00	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

R5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	2	5,6	5,6	8,3
	3,00	9	25,0	25,0	33,3
	4,00	13	36,1	36,1	69,4
	5,00	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

D1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	2	5,6	5,6	5,6
	3,00	15	41,7	41,7	47,2
	4,00	14	38,9	38,9	86,1
	5,00	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

D2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	2	5,6	5,6	5,6
	2,00	4	11,1	11,1	16,7
	3,00	13	36,1	36,1	52,8
	4,00	6	16,7	16,7	69,4
	5,00	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

D3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	2	5,6	5,6	5,6
	2,00	5	13,9	13,9	19,4
	3,00	10	27,8	27,8	47,2
	4,00	13	36,1	36,1	83,3
	5,00	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

D4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	3	8,3	8,3	8,3
	2,00	3	8,3	8,3	16,7
	3,00	5	13,9	13,9	30,6
	4,00	14	38,9	38,9	69,4
	5,00	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

D5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	1	2,8	2,8	2,8
	3,00	13	36,1	36,1	38,9
	4,00	17	47,2	47,2	86,1
	5,00	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

S1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	1	2,8	2,8	2,8
	2,00	2	5,6	5,6	8,3
	3,00	6	16,7	16,7	25,0
	4,00	20	55,6	55,6	80,6
	5,00	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

S2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	4	11,1	11,1	11,1
	3,00	11	30,6	30,6	41,7
	4,00	14	38,9	38,9	80,6
	5,00	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

S3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	2	5,6	5,6	5,6
	3,00	7	19,4	19,4	25,0
	4,00	16	44,4	44,4	69,4
	5,00	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

S4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,00	2	5,6	5,6	5,6
	3,00	11	30,6	30,6	36,1
	4,00	17	47,2	47,2	83,3
	5,00	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

S5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	6	16,7	16,7	16,7
	2,00	7	19,4	19,4	36,1
	3,00	9	25,0	25,0	61,1
	4,00	8	22,2	22,2	83,3
	5,00	6	16,7	16,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

S6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,00	3	8,3	8,3	8,3
	2,00	6	16,7	16,7	25,0
	3,00	16	44,4	44,4	69,4
	4,00	7	19,4	19,4	88,9
	5,00	4	11,1	11,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	